

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

جامعة عمان العربية

للدراسات العليا

العوامل المؤثرة في قرار إختيار وتغيير المحاسب القانوني في الشركات المساهمة العامة
الأردنية من وجهة نظر لجان التدقيق

إعداد

شادي مزعل السعودي

إشراف

د. سليمان عطية

قدمت هذه الدراسة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة

كلية الدراسات الإدارية والمالية العليا

عمّان - المملكة الأردنية الهاشمية

٢٠٠٧

التفويض

أنا شادي مزعل محمد السعودي، أفوض جامعة عمّان العربية
للدراستات العليا بتزويد نسخ من أطروحتي للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات
أو الأشخاص عند طلبها.

- الإسم : شادي مزعل محمد السعودي.

- التوقيع : 

- التاريخ : ٥-٦ / ١٠ / ١٤

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة بعنوان "العوامل المؤثرة في قرار إختيار وتغيير المحاسب القانوني في الشركات المساهمة العامة الأردنية من وجهة نظر لجان التدقيق"

وأجيزت بتاريخ :

التوقيع

أعضاء لجنة المناقشة

.....


١. الدكتور محمد مجيد سليم (رئيساً)

.....


٢. الدكتور سليمان عطية (المشرف/عضواً)

.....


٣. الدكتور أحمد الظاهر (عضواً)

شكر وتقدير

أشكر الله {سبحانه وتعالى} الذي ألهمني هذا الطموح وسدد خطاي.
كما وأتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان وبالغ التقدير الى كل من أسهم بمجهود في سبيل إخراج هذه الرسالة الى الوجود، وأخص بالذكر الدكتور سليمان عطية، المشرف على الرسالة، حيث كان لتوجيهاته وإرشاداته عظيم الأثر في إنجاز هذه الرسالة.
كما أتقدم بجزيل الشكر والتقدير الى أعضاء لجنة المناقشة الكرام المتمثلة بالدكتور محمد مجيد سليم والدكتور أحمد الظاهر، لقيامهم بقراءة هذه الرسالة وإبداء الملاحظات القيمة .
كذلك لا يفوتني الاعتراف بفضل رؤساء وأعضاء لجان التدقيق في الشركات المساهمة العامة الأردنية الكرام على ما قدموه لي من دعم وتشجيع، كذلك موظفي هيئة الاوراق المالية الأردنية، وموظفي وزارة الصناعة والتجارة على ما قدموه لي من مساعدة وتوجيهات قيمة.
والى كل من غفلت عن ذكره، اليهم جميعاً دعائي الى الله أن يجزيهم عني خير الجزاء....أقدم لهم شكري وتقديري.

الباحث

شادي مزعل السعودي

الإهداء

لِ مَنْ كَانَتْ عَيْنِي وَزَادِي فِي مَشْوَارِي فِي الْحَبِيبِ
لِ الَّتِي أَضَلَّتْ لِي شُمُوعَ الْعِلْمِ وَالْمَعْرِفَةِ فِي الْحَبِيبَةِ
لِ مَنْ تَجَمَّعَ فِيهِمْ أَصْلَقُ الْمَشَاعِرِ وَأَحْلَى الذِّكْرِيَّتِ إِخْتِي الْأَحْبَاءِ
لِ رَفِيقَةِ دَرِيِّي الَّتِي لَمْ تَلْ جُهْدًا مُسَاعِدِيَّ خَطِيبَتِي الْحَبِيبَةَ رَجَاءَ
لِ رُوحِ فَقِيدِ الْعِلْمِ وَالْمَعْرِفَةِ الْمَرْحُومِ الْأَسْتَاذِ الدُّكْتُورِ نَعِيمِ دَهْمَشِ

فهرس المحتسويات

د	شكر وتقدير
هـ	الإهداء
و	فهرس المحتسويات
ح	فهرس الأشكال
ط	فهرس الجداول
ي	ملخص الدراسة
ل	Abstract
١	الفصل الأول الإطار العام للدراسة
١	المقدمة:
٣	٢-١ أهداف الدراسة:
٤	٣-١ مشكلة الدراسة:
٥	٤-١ نموذج الدراسة :
٥	٥-١ أهمية الدراسة :
٦	٦-١ فرضيات الدراسة:
٧	٧-١ التعريفات الإجرائية:
٨	٨-١ الدراسات السابقة:
١٦	٩-١ مميزات الدراسة:
١٧	الفصل الثاني الإطار النظري للدراسة
١٧	١-٢ : المحاسب القانوني في الشركات المساهمة الأردنية:
١٧	٢-٢ المقدمة
	٣-٢: الضوابط وشروط اختيار المحاسبين القانونيين الصادرة عن جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين:
١٩	١-٣-٢: التأهيل العلمي والعملي للمحاسب القانوني :
٢١	٤-٢ : لجان التدقيق:
٢١	١-٤-٢ : ماهية لجنة التدقيق:
٢٢	٥-٢ : لجان التدقيق في الأردن :
٢٣	٦-٢: لجنة التدقيق تكوينها ومهامها وصلاحياتها في الشركات المساهمة الأردنية:

٢٤.....	٢-٦-٢ : مهام لجنة التدقيق في الشركات المساهمة العامة الأردنية :
٢٥.....	٣-٦-٢ : صلاحيات لجنة التدقيق في الشركات المساهمة العامة الأردنية:
٢٥.....	٧-٢: قضايا تحتاج للمناقشة بين لجان التدقيق والمحاسب القانوني:
٢٧.....	٨-٢ : دور لجان التدقيق في اختيار وتغيير المحاسب القانوني في الشركات المساهمة العامة الأردنية:
٢٧.....	١-٨-٢ : اختيار المحاسب القانوني في الشركات المساهمة العامة الأردنية :
٢٨.....	٢-٨-٢: تغيير المحاسب القانوني في الشركات المساهمة الأردنية :
٢٩.....	٣-٨-٢: عوامل تغيير المحاسب القانوني :
٣٤.....	٤-٨-٢: نظرة الى قوانين تغيير المحاسب القانوني في بعض الدول المختلفة:
٣٥.....	الفصل الثالث منهجية الدراسة
٣٦.....	١-٣ مجتمع الدراسة والعينة:
٣٦.....	٢-٣ خصائص عينة الدراسة:
٣٨.....	٣-٣ مصادر وأدوات جمع بيانات الدراسة:
٣٩.....	٤-٣ استبانة الدراسة:
٤٠.....	٥-٣ الأساليب الإحصائية المستخدمة:
٤١.....	٦-٣ ثبات وصدق الأداة:
٤٢.....	٧-٣ تحليل النتائج واختبار الفرضيات.
٥٦.....	الفصل الرابع النتائج والتوصيات
٥٦.....	١-٤ النتائج:
٥٧.....	٢-٤ التوصيات:
٥٩.....	المراجع:
٥٩.....	- المراجع العربية :
٦٢.....	- المراجع الأجنبية :
٦٤.....	الملاحق

فهرس الأشكال

الصفحة	البيان	رقم الشكل
٧	نمؤذج الدراسة	٤-١

فهرس الجداول

الصفحة	البيان	رقم الجدول
٥١	التوزيع التكراري والنسبي لعينة الدراسة حسب متغير الجنس	١-٣
٥١	التوزيع التكراري والنسبي لأفراد عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي	٢-٣
٥٢	التوزيع التكراري والنسبي لأفراد عينة الدراسة حسب متغير التخصص العلمي	٣-٣
٥٣	التوزيع التكراري والنسبي لأفراد عينة الدراسة حسب متغير عدد سنوات الخبرة في مهمة لجان التدقيق	٤-٣
٥٨	النسب المئوية لمعامل ألفا كرونباخ لفرضيات الدراسة	٥-٣
٦٠	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات (٦-١)	٦-٣
٦١	نتائج اختبار "ت" للفرضية الأولى	٧-٣
٦٢	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات (٧-١٠)	٨-٣
٦٣	نتائج اختبار "ت" للفرضية الثانية	٩-٣
٦٤	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات (١١-١٣)	١٠-٣
٦٥	نتائج اختبار "ت" للفرضية الثالثة	١١-٣
٦٦	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات (١٤-٢٣)	١٢-٣
٦٨	نتائج اختبار "ت" للفرضية الرابعة	١٣-٣
٦٩	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات (٢٤-٢٨)	١٤-٣
٧٠	نتائج اختبار "ت" للفرضية الخامسة	١٥-٣
٧١	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات (٢٩-٣٢)	١٦-٣
٧٢	نتائج اختبار "ت" للفرضية السادسة	١٧-٣
٧٣	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات (٣٣،٣٤)	١٨-٣
٧٤	نتائج اختبار "ت" للفرضية السابعة	١٩-٣

ملخص الدراسة

"العوامل المؤثرة في قرار اختيار وتغيير المحاسب القانوني في الشركات المساهمة العامة الأردنية من وجهة نظر

لجان التدقيق"

إعداد

شادي مزعل السعودي

إشراف

الدكتور سليمان عطية

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على العوامل التي تؤثر في قرار اختيار وتغيير المحاسب القانوني في الشركات المساهمة العامة الأردنية من وجهة نظر لجان التدقيق، والسعي إلى التعرف على الواقع الجديد عند اختيار وتغيير المحاسب القانوني في الشركات المساهمة العامة الأردنية، وذلك بعد صدور قرار هيئة الأوراق المالية بضرورة إنشاء لجنة التدقيق في الشركات المساهمة تكون من مهامها الرئيسة إختيار وتغيير المحاسب القانوني والتعرف على دور وصلاحيات لجنة التدقيق بذلك .

ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة قام الباحث بتصميم استبانة مكونة من (٣٥) فقرة موجهة إلى رؤساء وأعضاء لجان التدقيق في الشركات المساهمة العامة الأردنية، حيث تم توزيع (٣٤٤) استبانة على جميع الشركات المساهمة العامة الأردنية والتي أفصحت عن أسماء لجان التدقيق لديها، وفقاً لقسم الإفصاح:هيئة الأوراق المالية الأردنية عام ٢٠٠٦. وبلغ عدد الاستبانات المستردة (٢١٣) استبانة أي ما نسبته ٦٢%.

وقد تم استخدام الإحصاء الوصفي المتمثل في المتوسطات والتكرارات والنسب المئوية للانحرافات المعيارية

لوصف خصائص عينة الدراسة، كذلك تم استخدام الإحصاء

الاستدلالي حيث تم استخدام اختبار "ت" (T-Test) لاختبار فرضيات الدراسة.

وقد توصل الباحث إلى النتائج الآتية:

١. إن العوامل المتمثلة في تطبيق المحاسب القانوني لمعايير التدقيق الدولية وخبرته وكفاءته العلمية والمهنية و أتعاب المحاسب القانوني وارتباط مكتب التدقيق بمكتب تدقيق عالمي والعلاقات الشخصية بين مكاتب التدقيق و لجان التدقيق والتغيير المستمر لأعضاء لجان التدقيق تؤثر في إختيار وتغيير المحاسب القانوني من وجهة نظر لجان التدقيق.

٢. تتمتع لجان التدقيق بدور فاعل في الشركات المساهمة العامة الأردنية عند القيام باختيار أو تغيير المحاسب القانوني، تمكنه من القيام بعمله بموضوعية بعيدة عن التحيز .
٣. لا يوجد لدى لجان التدقيق في الأردن أي معايير أو ضوابط استرشادية التي تستند إلى قواعد علمية واضحة في مجال إختيار وتغيير المحاسب القانوني في الشركات المساهمة العامة الأردنية وإفتقار القانون الأردني لذلك.

Abstract

"Factors that Affect Decisions on Selecting and Changing Public Accountants in the Jordanian Public Companies from the Perspective of the Audit Committees"

Prepared by: Shadi Al Saudi

Supervised by: Dr. Suleiman Atyeh

The main purpose of this study is to discuss the factors that affect decisions on selecting/changing public accountants according to the audit committees' perspective and to shed light on the new situation with respect to the parameters of such decisions especially after the declaration made by the Jordan Securities Commission (JSC) which states the necessity of establishing audit committees in companies to deal directly with the selection and changing of public accountants and identify the role of such committees.

To achieve the objectives of the study, the researcher distributed a questionnaire of 35 questions to chairmen and members of audit committees in the Jordanian public companies. (344) questionnaires had been distributed to all Jordanian companies with a response rate of 62%, 213 questionnaires were filled out successfully by a sample of public companies where they declared the names of their audit committees in accordance with the Disclosure Department of JSC- 2006.

Descriptive statistics including means, frequencies, percentages, standard deviations, and one sample T-Test were used to analyze the data and test the study hypotheses.

Results and Conclusions of the study:

- 1- The factors which are related to the adaptation of IFRS (International Financial Reporting Standards) and ISA (International Standard of Auditing) by public accountants in addition to the technical competence and work-based experience play an important role in the selection/changing process of public accountants according to the audit committees. Factors related to the fees of public accountants and the personal/professional relationship between public accountants and international audit firms coupled with the continuous change of the audit committees' members can also affect the selection/changing process of public accountants.
- 2- Audit committees play a crucial role in public share-holding companies as they can select/change chartered accountants on an impartial and objective basis.
- 3- Audit committees in Jordan, have no criteria or guidelines based on scientific standard for selecting/changing of the chartered accountants in public share-holding companies and the Jordanian law lacks such guidelines and criteria.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

المقدمة:

يشهد موضوع اختيار المحاسب القانوني في الشركات المساهمة العامة خلال العقد الحالي والعقدين الماضيين اهتمام الأكاديميين والمهنيين على حد السواء ، فقد أجريت عدة أبحاث ميدانية لدراسة معايير الاختيار ، كما أصدرت الجهات المنظمة لمهنة تدقيق الحسابات في العديد من دول العالم توصيات وتعليمات وقوانين لأسلوب اختيار المدقق وتغييره .

والمتفحص لتطور مهنة المحاسب القانوني يلحظ النمو المضطرد لظاهرة المنافسة غير الشريفة بين المدققين ، أو بمعنى آخر اختلال توازن طلب مهنة التدقيق مع عرضها ، ولغرض الحد من تلك المنافسة سارعت بعض الدول الى محاولة تنميط إجراءات اختيار المدقق الخارجي وتنظيم عملية عزله وتغييره. ففي بريطانيا أوصت لجنة تطوير النواحي المالية للشركات المساهمة العامة

(Cadbury Committee)^١ بضرورة إيجاد لجنة تقدم المشوره والتوصيات فيما يتعلق بالإطار العام لنظام التدقيق الخارجي وتقديم ضمانات إضافية حول نوعية المعلومات المالية وجودتها والتي يعتمد عليها مجلس الإدارة في سياسته الادارية وكذلك مستخدمي البيانات المالية خارج المنشأه ، حيث تم تعريف لجنة التدقيق بأنها (مجموعه مختارة من أعضاء مجلس الادارة غير التنفيذيين تشمل مسؤوليتهم اقتراح وتعيين المحاسب القانوني للمنشأه و مساعدته في الحفاظ على استقلاليته ، ويكون من مهامها اقتراح تنظيم اختيار المحاسب القانوني وعزله). (غالي، ٢٠٠١)

١. Cadbury Committee : هي لجنة هدفها المساعدة على رفع معايير ادارة الشركة ومستوى الثقة في اعداد التقارير المالية وتدقيق

لحسابات، انشأت في عام ١٩٩٢.

وكذلك أصدرت بورصة الأوراق المالية بنيويورك (NYSE) New York Stock Exchange القرار نفسه ، ففي عام ١٩٧٨ أصدر مجلس إدارة سوق نيويورك للأوراق المالية قراراً يلزم فيه الشركات الأمريكية التي تتداول أوراقها بالسوق بإنشاء لجان تدقيق مكونة من بعض أعضاء مجلس إدارتها غير التنفيذيين ، كما أصدرت هيئة الأوراق المالية الأمريكية (SEC) Securities and Exchange Commission قراراً يقضي بضرورة الإفصاح عن الأسباب الكامنة وراء تغيير المحاسب القانوني والتأكد من أنه لا يوجد خلاف في السنتين الماضيتين بين الإدارة والمحاسب القانوني ، بالإضافة الى تحديد أية إختلافات في الرأي بين المدقق وإدارة المنشأة (Nashwa, 2005).

ومما هو جدير بالإشارة أن هيئة تداول الأوراق المالية الأمريكية تطلب من الشركات المساهمة العامة الإفصاح في تقاريرها عن أية تغييرات في المحاسبين القانونيين ، وجوانب عدم الإتفاق معهم، وتأثيرات وجهات نظر هؤلاء المدققين - في حالة تطبيقها - على القوائم المالية .

كما أقر قانون Sarbanes-Oxley Act عام ٢٠٠٢ في أميركا بأن يكون واحداً على الأقل من هذه اللجنة له خبرة بالشؤون المالية أو المحاسبية تشمل مسؤوليته ترشيح المحاسب القانوني للمنشأة.

بحيث يجب على لجنة التدقيق المنتخبة من قبل مجلس الإدارة ترشيح المحاسبين القانونيين الذين لديهم القدرة على تدقيق حسابات المنشأة بكفاءة وتلقي عروضهم ، وإعداد مذكرة تعرض على مجلس الإدارة تبين فيها نتائج دراستها للعروض المقدمة من المدقق أو المدققين المرشحين لتدقيق حسابات المنشأة ، مع إيضاح أسس الترشيح ، على أن يعرض مجلس الإدارة على الهيئة العامة التوصية المرفوعة إليه من لجنة التدقيق ، وانتخاب الهيئة العامة محاسب قانوني أو أكثر لتدقيق حسابات المنشأة . (ابوالعزم، ٢٠٠٠)

أما في الأردن فقد ألزم قانون الشركات رقم (٢٢) لسنة ١٩٩٧م وتعديلاته في المادة ١٩٢، أن يكون للشركات المساهمة العامة مدققاً أو أكثر يتم انتخابه عن طريق الهيئة العامة لتلك الشركات لسنة واحدة قابلة للتجديد.

وفي إطار الجهود المبذولة من قبل هيئة الأوراق المالية الأردنية لتطوير الرقابة ومهنة المحاسبة والتدقيق ولما لها من أهمية لحماية المستثمرين في الأوراق المالية وتنظيم سوق رأس المال وتطويره بما يكفل تحقيق العدالة والكفاءة والشفافية وحماية سوق رأس المال من المخاطر التي قد يتعرض لها، فقد أصدرت >> تعليمات إفصاح الشركات المصدرة والمعايير المحاسبية ومعايير التدقيق لسنة ٢٠٠٤ << في المادة (١٥)، والتي تقضي- بتشكيل لجنة تدقيق في الشركات المساهمة العامة الأردنية تتألف من ثلاثة أعضاء من أعضاء الطبيعيين غير التنفيذيين

وتسمية أحدهم رئيساً للجنة، تكون من مهامها ترشيح مدققاً أو أكثر من المحاسبين القانونيين المرخص لهم بتدقيق حسابات الشركات ممن لديهم القدرة على تدقيق حسابات الشركة بكفاءة وفاعلية وذلك لكي توجه لهم الدعوة لتدقيق حسابات الشركة .

وكذلك فقد ألزم البنك المركزي الأردني عام ١٩٩٦، البنوك بتأليف لجان التدقيق من بين أعضاء مجالس الإدارة . ويرى الباحث(الحميد،١٩٩٥) أنه يجب على لجنة التدقيق عند التوصية بتعيين المحاسب القانوني، مراعاة ما يلي :

أ - مدى خبرة ومعرفة المحاسب القانوني بالمنشأة والصناعة التي تنتمي إليها .

ب- مؤهلات أعضاء فريق التدقيق وسياسة التناوب الوظيفي لهم .

ج- أساس تحديد الأتعاب.

د- برنامج رقابة الجودة في مكتب التدقيق ، وفحص أحدث تقرير لمراجعة النظر Peer Review حيث يتم فحص نظام رقابة الجودة بوساطة بعضها بعضاً .

كما يجب أن تسهم لجنة التدقيق بدور فاعل في عملية تغيير المدققين ، بهدف التأكد من أنه لا يتم الإستغناء عنهم نتيجة لتمسكهم بوجهات نظر صحيحة تخالف وجهات نظر الإدارة ، حيث إنها تعتبر وسيلة هامة للحفاظ على التوازن في العلاقة بين المحاسبين القانونيين والإدارة مع الحفاظ على مصالح المساهمين . وقد أكد أن الدور الرئيس للجنة التدقيق يتمثل في حماية إستقلال المدقق عن طريق توافر المناخ المناسب له لأداء واجبه على أكمل وجه وحمايته من أي ضغوط من جانب إدارة الشركة.(خليفة ، ١٩٩٩).

٢-١ أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة الى تحقيق الأهداف التالية:

١. التعرف على الواقع الجديد عند اختيار وتغيير المحاسب القانوني للشركات المساهمة العامة الأردنية ، وذلك بعد صدور قرار هيئة الأوراق المالية بضرورة إنشاء لجنة التدقيق في الشركات المساهمة.

٢. التعرف على دور وصلاحيات لجنة التدقيق عند الاختيار والتغيير للمحاسب القانوني في الشركات المساهمة .

٣. معرفة أهم الصعوبات التي تحد من قدرة لجان التدقيق عند قيامهم بعملية الاختيار أو التغيير للمحاسب القانوني.

٤. محاولة الخروج بتوصيات وإقتراحات ملائمة عن العوامل التي تؤثر على لجان التدقيق عند القيام بعملية

الاختيار أو التغيير ولقيام المحاسب القانوني بعمله بصورة يحافظ فيها على استقلاله وحياده و للمساعدة في

تطوير مهنة التدقيق في الأردن.

٣-١ مشكلة الدراسة:

لعل ما يلفت النظر في لجان التدقيق انها تعتبر حديثة في بيئة الرقابة والتدقيق في الشركات المساهمة العامة الأردنية، والتي تم انشاؤها لضرورة كسب ثقة الجهات الرسمية وغير الرسمية بالحاكمة المؤسسية من جهة و المحاسب القانوني الذي يقوم بعملية التدقيق على البيانات المالية والتي تبين وضع المنشأه المالي من جهة أخرى. وتكمن مشكلة الدراسة بوجود إنتقادات تثار من قبل المساهمين والمستثمرين في سوق تداول الأوراق المالية حول مدى موضوعية عملية اختيار المحاسب القانوني في الشركات المساهمة العامة والتي تتم من قبل مجلس الإدارة ومدى استقلالية المحاسب القانوني بحيث يؤدي عدم استقلاله الى تراجع احتمال تأدية واجبه بالشكل المطلوب، مما يؤدي في النهاية الى عدم تحقيق العدالة والحماية للمساهمين ومستخدمي البيانات المالية.

يشهد الأردن في الآونة الأخيرة انتعاش في سوق تداول الأوراق المالية وازدياد عدد المساهمين والمستثمرين الاردنيين وغير الأردنيين، وازدياد عدد الشركات المساهمة العامة، مما أدى الى ضرورة ايجاد بيئة تنافسية شريفة لدى مكاتب التدقيق بتقديم طلبات ترشيح للتدقيق على هذه الشركات، والذي يصبو بالتالي الى نجاح السوق الإستثماري الأردني.

وضمن هذا الإطار يرى الباحث بأنه يمكن تحديد عناصر مشكلة الدراسة من خلال التساؤلات التالية :

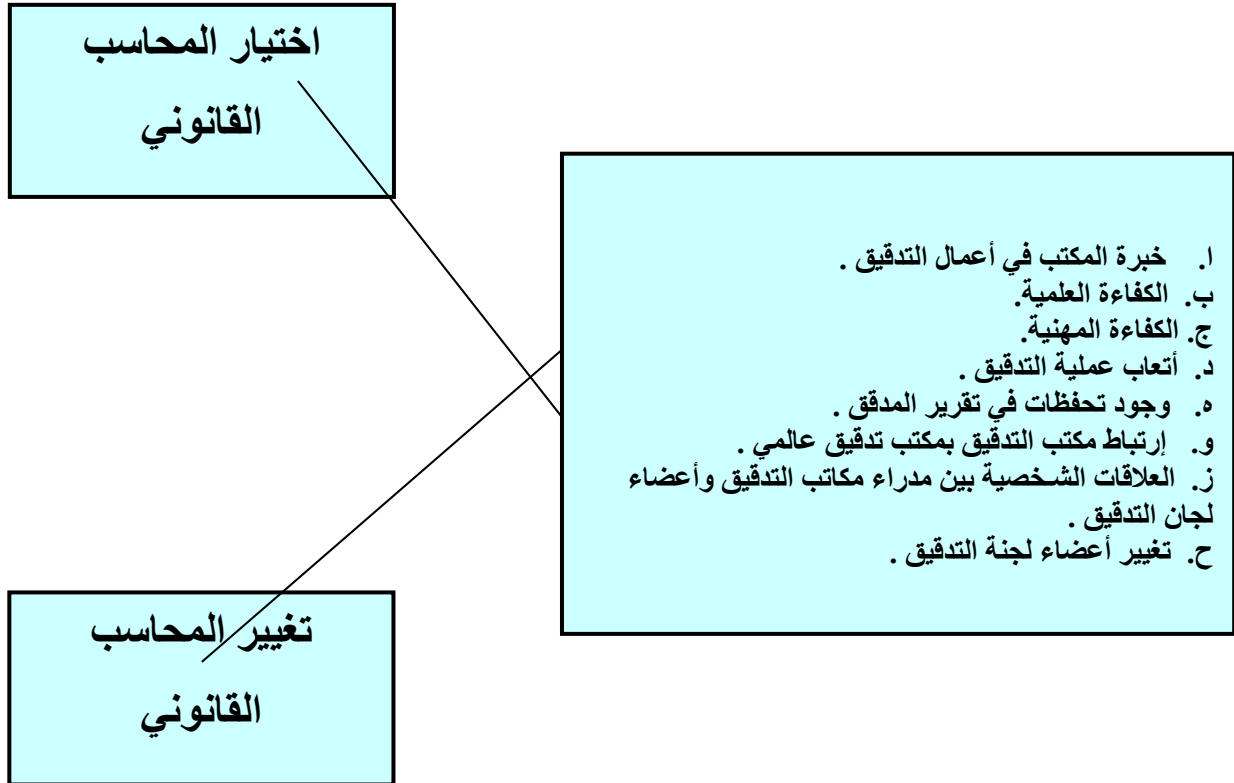
١. هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين خبرة المدقق السابقة في أعمال التدقيق وبين اختيار أو تغيير المحاسب القانوني في الشركات المساهمة العامة الأردنية من وجهة نظر لجان التدقيق ؟
٢. هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الكفاءة العلمية و الكفاءة المهنية لكل من شريك ومدير ومدققي مكتب التدقيق وبين اختيار أو تغيير المحاسب القانوني في الشركات المساهمة العامة الأردنية من وجهة نظر لجان التدقيق؟
٣. هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أتعاب عملية التدقيق وبين اختيار أو تغيير المحاسب القانوني في الشركات المساهمة العامة الأردنية من وجهة نظر لجان التدقيق ؟
٤. هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تقرير المدقق المتحفظ وبين اختيار أو تغيير المحاسب القانوني في الشركات المساهمة العامة الأردنية من وجهة نظر لجان التدقيق ؟
٥. هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين ارتباط مكتب التدقيق بمكتب تدقيق عالمي وبين اختيار أو تغيير المحاسب القانوني في الشركات المساهمة العامة الأردنية من وجهة نظر لجان التدقيق ؟
٦. هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين العلاقات الشخصية لمديري مكاتب التدقيق مع لجان التدقيق وبين اختيار أو تغيير المحاسب القانوني في الشركات المساهمة العامة الأردنية من وجهة نظر لجان التدقيق؟

٧. هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تغيير اعضاء لجنة التدقيق وبين اختيار أو تغيير المحاسب القانوني في الشركات المساهمة العامة الأردنية من وجهة نظر لجان التدقيق؟

٤-١ نموذج الدراسة :

المتغيرات التابعة

المتغير المستقل



١٥-١ أهمية الدراسة :

- تعتبر من الدراسات الحديثة في الأردن والتي تناولت موضوع إختيار وتغيير المحاسب القانوني بعد صدور قرار هيئة الأوراق المالية بإنشاء لجان التدقيق في الشركات المساهمة العامة الأردنية وأوصت بأن تتولى لجنة التدقيق تعيين المحاسب القانوني للشركة، كما وتعتبر إضافة للدراسات السابقة ذات الصلة بالعوامل المؤثرة باختيار وتغيير المحاسب القانوني في الشركات المساهمة العامة والتي اقتصر معظمها على توضيح أسباب اختيار وأسباب تغيير المحاسب القانوني دون تفعيل دور لجان التدقيق بذلك وهي الجهة المسؤولة بعملية ترشيح اختيار المحاسب القانوني.

- التعرف على أهمية تشكيل لجنة التدقيق في الشركات المساهمة من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين بالشركة بهدف الإسهام في تدعيم استقلال المحاسب القانوني عن طريق تنفيذ مسؤولياتها .

٦-١ فرضيات الدراسة:

١. الفرضية العدمية الأولى: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين خبرة المدقق السابقة في أعمال التدقيق وبين اختيار أوتغيير المحاسب القانوني في الشركات المساهمة العامة الأردنية من وجهة نظر لجان التدقيق.
٢. الفرضية العدمية الثانية: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الكفاءة العلمية و الكفاءة المهنية لكل من شريك ومدير ومدققي مكتب التدقيق وبين اختيار أوتغيير المحاسب القانوني في الشركات المساهمة العامة الأردنية من وجهة نظر لجان التدقيق .
٣. الفرضية العدمية الثالثة: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أتعاب عملية التدقيق وبين اختيار أوتغيير المحاسب القانوني في الشركات المساهمة العامة الأردنية من وجهة نظر لجان التدقيق.
٤. الفرضية العدمية الرابعة: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تقرير المدقق المتحفظ وبين اختيار أوتغيير المحاسب القانوني في الشركات المساهمة العامة الأردنية من وجهة نظر لجان التدقيق.
٥. الفرضية العدمية الخامسة: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين ارتباط مكتب التدقيق بمكتب تدقيق عالمي وبين اختيار أوتغيير المحاسب القانوني في الشركات المساهمة العامة الأردنية من وجهة نظر لجان التدقيق .
٦. الفرضية العدمية السادسة: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين العلاقات الشخصية لمديري مكاتب التدقيق مع لجان التدقيق وبين اختيار أوتغيير المحاسب القانوني في الشركات المساهمة العامة الأردنية من وجهة نظر لجان التدقيق .
٧. الفرضية العدمية السابعة: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تغيير أعضاء لجنة التدقيق وبين اختيار أوتغيير المحاسب القانوني في الشركات المساهمة العامة الأردنية من وجهة نظر لجان التدقيق.

٧-١ التعريفات الإجرائية:

* خبرة المكتب في أعمال التدقيق : Experience

هي عدد سنوات مزاوله المكتب لأعمال التدقيق، وقد تم قياس هذا المتغير عن طريق الفقرات (٦-١) في استبانة الدراسة.

* الكفاءة العلمية والمهنية : Academic Qualification & Professional

أن يتمتع المحاسب القانوني بالكفاءة المهنية والفنية والسمعة الحسنة في مجال التدقيق على الشركات المساهمة العامة، وألا يكون قد حرم من ممارسة المهنة أو حكم عليه بأية جزاءات أو عقوبات ناتجة عن ارتكابه اخطاء مهنية أو مخالفات قانونية من قبل اي جهة رقابية أو سلطة قضائية. (ضوابط اعتماد مراقبي حسابات الشركات الخاضعة لرقابة الهيئة، ٢٠٠٤)، وقد تم قياس هذا المتغير عن طريق الفقرات (٧-١٠) في استبانة الدراسة.

* أتعاب عملية التدقيق : Fees

هو التعويض الذي يحصل عليه المحاسب القانوني مقابل الخدمة التي يتولاها للعميل، ويكون مسؤولاً عن تنفيذ تلك الخدمات بأمانة وموضوعية وطبقاً للمعايير الفنية المناسبة، ويجب أن تمثل هذه الأتعاب انعكاساً عادلاً لقيمة الخدمات التي تم انجازها للعميل. (IFAC-International Federation of Accountants، 2005)، وقد تم قياس هذا المتغير عن طريق الفقرات (١١-١٣) في استبانة الدراسة.

* الرأي المتحفظ : Qualified Opinion

هو احد مكونات تقرير المدقق الختامي في فقرة الرأي الفني المحايد، و يشير هذا النوع من الآراء إلى وجود تحفظات أي أن هناك عدالة في التمثيل ما عدا..Except For، ويعتبر الرأي بتحفظات هو أصعب المهام التي تقع على عاتق المدقق، والتي يلجأ فيها إلى إستخدام اسلوب واضح لتبرير أسباب التحفظ بشكل محدد ودقيق لا يدعو إلى اللبس أمام المساهمين أو الغير عند قراءة تقريره. (جمعه، ٢٠٠٥)، وقد تم قياس هذا المتغير عن طريق الفقرات (١٤-٢٣) في استبانة الدراسة.

* إرتباط مكتب التدقيق بمكتب تدقيق عالمي : Interrelation

مدى وجود اتفاقيات تعاون مشترك بين مكتب التدقيق و مكاتب تدقيق عالمية أخرى، وقد تم قياس هذا المتغير عن طريق الفقرات (٢٤-٢٨) في استبانة الدراسة.

* العلاقات الشخصية بين مديري مكاتب التدقيق وأعضاء لجان التدقيق : Personality Relation

وهي العلاقات غير العملية التي تنشأ بين مديري مكاتب التدقيق وأعضاء لجان التدقيق و تخضع لمعايير غير موضوعية للتعامل مع أعمال التدقيق، وقد تم قياس هذا المتغير عن طريق الفقرات (٢٩-٣٢) في استبانة الدراسة.

* تغيير أعضاء لجنة التدقيق : Changing

استبدال أعضاء لجنة التدقيق بأعضاء آخرين يتمتعون بمميزات تؤهلهم للانضمام إلى هذه اللجان، وقد تم قياس هذا المتغير عن طريق الفقرات (٣٣،٣٤) في استبانة الدراسة.

* المحاسب القانوني : Public Accountant

هو الشخص الطبيعي المجاز لمزاولة مهنة المحاسبة القانونية بفرعها المحاسبة والتدقيق وفقاً لأحكام قانون تنظيم مهنة المحاسبة القانونية. (قانون تنظيم مهنة المحاسبة القانونية رقم (٧٣)،٢٠٠٣)

* التعليم المستمر : Continuing Professional Education

أي متابعة المستجدات المتعلقة مهنة المحاسبة القانونية من خلال حضور ندوات أو مؤتمرات أو المشاركة في دورات في معاهد متخصصة أو كتابة مقالات في مجال المهنة. (قانون تنظيم مهنة المحاسبة القانونية رقم (٧٣)،٢٠٠٣).

* الحاكمية المؤسسية : Corporate Governance

هي مجموعة العلاقات ما بين الإدارة التنفيذية للمؤسسة ، ومجلس إدارتها ، ومساهميها والجهات الأخرى التي لها اهتمام بالمؤسسة ، كما أنها تبين التركيبة التي تتضح من خلالها أهداف المؤسسة والوسائل الكفيلة بتحقيقها ومراقبتها. (-OECD, 1999 Organisation for Economic Co-operation and Development).

٨-١ الدراسات السابقة:

تم التطرق الى العديد من الدراسات السابقة ذات العلاقة المباشرة وغير المباشرة بموضوع الدراسة من بحوث علمية وتطبيقية حول العوامل المؤثرة في اختيار تغيير المحاسب القانوني .

١ . عند ورود عبارة مدقق الحسابات او المحاسب القانوني فإننا نعني نفس المعنى المشار اليه، وذلك حسب المادة رقم (٢) من قانون تنظيم مهنة المحاسبة القانونية المؤقت رقم (٧٣) لسنة ٢٠٠٣، باستبدال مصطلح مدقق الحسابات الخارجي الى مصطلح المحاسب القانوني.

• الدراسات العربية :

بالنسبة للدراسات العربية فإنها لم تتطرق بعمق إلى العوامل التي قد تؤثر بأسباب اختيار وتغيير المحاسب القانوني بشكل مباشر ، إنما اقتصرت معظمها على تحديد أسباب ترك المحاسب القانوني للشركات من وجهة نظر مكاتب التدقيق ووجهة نظر الإدارة في الشركات .

١.دراسة علقم (١٩٩٥) :

قام علقم بدراسة عوامل تغيير مدقق الحسابات الخارجي في الشركات المساهمة العامة الأردنية، هدفت هذه الدراسة - والتي كانت من أوائل الدراسات المتخصصة في دراسة عملية تغيير المحاسب القانوني في الأردن - الى التعرف على واقع عملية تغيير المدقق في المملكة والتعرف على آراء مدققي الحسابات وإدارات الشركات في العوامل المؤثرة بذلك، ولتحقيق هذا الهدف قام الباحث بتوزيع (١١٥) نسخة استبانة على فئتي مجتمع الدراسة (مدقق الحسابات و ادارة الشركات) منها (٦٢) نسخة على مدقق الحسابات و (٥٣) نسخة على إدارة الشركات.

كان من أهم نتائج هذه الدراسة ما يلي :

- أ- اتفاق المدققين وإدارات الشركات المساهمة العامة الأردنية على تأثير عوامل التغيير المرتبطة بالشركة في تغيير مدقق الحسابات الخارجي.
- ب- لم يتفق المدققون وإدارات الشركات على تأثير عوامل التغيير المرتبطة بتطبيق معايير التدقيق وقواعد السلوك المهني في تغيير مدقق الحسابات الخارجي.
- ج- اتفق مدققو الحسابات وإدارات الشركات المساهمة العامة الأردنية على تأثير العوامل المرتبطة بمكتب التدقيق في تغيير مدقق الحسابات الخارجي.

كان من اهم توصيات هذه الدراسة ما يلي :

- أ- ضرورة توافر البيئة المناسبة والملائمة لقيام المدقق بعمله بصورة يحافظ فيها على استقلاله وحياده.
- ب- ضرورة قيام الشركات المساهمة بإنشاء لجان للتدقيق تنظم العلاقة بينها وبين المحاسب القانوني، ويفضل ان تضم هذه اللجان أعضاء غير تنفيذيين من حملة الأسهم او أعضاء من ذوي الخبرة والكفاءة ، وضرورة أخذ موافقتها على إجراء قرار التغيير.

ج- السماح للمساهمين بالاطلاع على النماذج المتضمنة أوجه الخلاف بين الإدارة والمحاسب القانوني، وذلك لتوفير الإفصاح الملائم للقيام باتخاذ القرارات المالية والاستثمارية.

د- ضرورة قيام إحدى الجهات ذات العلاقة (جمعية المدققين أو مراقب الشركات أو سوق عمان المالي) بإعداد نشرة سنوية بالشركات التي قامت بتغيير مدققها وأسماء هذه المكاتب وبيان أسباب التغيير.

هـ- ضرورة تفعيل دور جمعية المدققين في مراقبة مكاتب التدقيق ومعالجة قضايا تغيير المحاسب القانوني، وضرورة تحويل أي مدقق يسيء إلى أخلاقيات المهنة ويتهاون في أداء دوره المهني إلى المجلس التأديبي، وضرورة قيام الجمعية بنشر الوعي وتشجيع الحياد والاستقلالية بين المدققين.

٢. دراسة الحميد (١٩٩٥) :

معايير إختيار مراجع حسابات الشركات المساهمة في المملكة العربية السعودية، وقد تم اختبار هذه الدراسة على عينة شملت (١١٢) شركة مساهمة سعودية تم توزيع الاستبانة على لجان التدقيق لكل شركة. وقد كان من أهم نتائج ما توصلت إليه هذه الدراسة إلى أن أهم المعايير لاختيار مدقق الحسابات والتي تقوم لجان التدقيق باتخاذها عند ترشيح مدقق خارجي :

أ- التأهيل العلمي والمهني لأعضاء فريق العمل وأسمائهم وجنسياتهم .

ب- أسلوب الرقابة اللانوعية للمكتب.

ج- خبرة المكتب السابقة وتدقيق الشركات المماثلة .

د- حجم الأتعاب .

٣. دراسة طلبة (١٩٩٩) :

العوامل المؤثرة في اختيار مراقب الحسابات: دراسة تجريبية على الشركات المساهمة العامة في سلطنة عمان، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على العوامل التي تؤثر على اختيار مراقب الحسابات في الشركات المساهمة العامة في سلطنة عمان، ولتحقيق هذا الهدف قام الباحث بتصميم وتوزيع استبانة الدراسة على عينة عشوائية من أعضاء مجالس إدارة الشركات المساهمة العامة وأعضاء لجان المراجعة في سلطنة عمان للتعرف على هذه العوامل.

كان من أهم نتائج هذه الدراسة التي ركز الباحث فيها على العوامل المؤثرة لإختيار مراقب الحسابات:

• تخصص المدقق في مجال نشاط الشركة.

- الأتعاب.
- الاستجابة لاحتياجات العميل.
- كسب الثقة.
- الرغبة في تركيز المراجعة للشركة الأم والشركات التابعة لها لدى مراجع واحد.

وكان من أهم توصيات هذه الدراسة:

أن تشتت سوق مسقط للأوراق المالية اختيار مراقب الحسابات من قبل لجنة المراجعة كشرط لتداول أسهم وسندات الشركات المساهمة العامة في سوق مسقط حتى تضمن عدالة وحياد القوائم المالية وبالتالي إظهار القيمة العادلة لهذه الشركات.

٤. دراسة الخشامة (٢٠٠٣) :

بعنوان العوامل المؤثرة في اختيار مدقق الحسابات الخارجي في الشركات المساهمة العامة الأردنية ، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على العوامل التي تؤثر على اختيار مدقق الحسابات في الشركات المساهمة العامة الأردنية، وذلك من خلال الاطلاع على آراء المهتمين في هذا المجال، وتحديد المدققين في مكاتب التدقيق العاملة (مقدمي الخدمة) والمديرين الماليين في الشركات المساهمة العامة الأردنية (طالبى الخدمة). ولتحقيق هذا الهدف تم تصميم استبانة وزعت على عينة الدراسة التي شملت فئة مدققي الحسابات في الشركات المساهمة الاردنية وفئة المديرين الماليين في تلك الشركات. خلصت الدراسة الى مايلي:

١. للتغلب على سيطرة مجلس الإدارة على اختيار المدقق وما قد يكون لذلك من آثار سلبية على استقلاليته، فإن الباحث يوصي بأن يكون هناك مراقب معين من قبل هيئة مراقبة الشركات يراقب آلية تعيين المدقق وأن تحدد معايير لإختيار المدقق حتى لا تسيطر العلاقات الشخصية على عملية اختيار المدقق.
٢. وضع معايير معينة لتحديد أتعاب المدقق حتى يظل عامل الخبرة والكفاءة هو العامل المتصدر وهذا العامل يمكن أن يحسم بوضع معايير يتم الالتزام بها.

٣. ضرورة تفعيل دور جمعية مدققي الحسابات في مراقبة مكاتب التدقيق ومعالجة قضايا اختيار المدقق وفقاً لأسس موضوعية.

٤. ايجاد الآلية التي تضمن تنفيذ الشركات للنصوص القانونية التي تقضي- بأن يعين المدقق عن طريق الهيئة العامة وأن يكون دور مجلس الإدارة ثانوياً وفي ظل الظروف الاستثنائية التي حددها القانون.

٥. دراسة عميرة (٢٠٠٤) :

بعنوان تحديد وقياس أسس اختيار مكاتب التدقيق في الشركات المساهمة العامة الأردنية ، فقد هدفت هذه الدراسة الى تحديد وقياس أسس اختيار مكاتب التدقيق من قبل الشركات المساهمة الأردنية ، وقياس مدى إدراك مجلس إدارة الشركات المساهمة لأهمية عملية اختيار مكاتب التدقيق.

وكان من أهم نتائج هذه الدراسة ضرورة عدم تجاهل القانون الأردني لأسس اختيار مكتب التدقيق حيث إن القانون قد حدد أسس عملية انتخاب المدقق وحقوقه وواجباته ولكنها تجاهلت عملية الاختيار مقارنة مع بعض الدول العربية والتي انشأت ضوابط استرشادية لاختيار المدقق للشركات المساهمة ، ومن هذه الضوابط التي رشحها الباحث ما يلي:

١. التأهيل العلمي والمهني لأعضاء فريق العمل واسمائهم وجنسياتهم.

٢. اسلوب الرقابة النوعية للمكتب.

٣. حجم وبيان الفروع التابعة للمكتب.

٤. عدد الموظفين الذين يعملون بالمكتب.

كان من اهم توصيات هذه الدراسة ما يلي :

أ- ضرورة قيام الباحثين والأكاديميين والمنظمات المهنية وفي مقدمتها جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين بالإهتمام بموضوع اختيار مكاتب التدقيق لمواجهة التغيرات الاقتصادية العالمية الجديدة للحفاظ على جودة الاداء المهني للمهنة في ظل المنافسة العالمية الحالية.

ب- ضرورة تعيين مراقب من قبل هيئة مراقبة الشركات يراقب آلية تعيين المدقق، وأن تحدد معايير لاختيار المدقق حتى لا تسيطر العلاقات الشخصية على عملية اختيار المدقق، وذلك للتغلب على سيطرة مجلس الإدارة في اختيار المدقق وما قد يكون لذلك من آثار سلبية على استقلاليتها.

ج- ضرورة قيام إدارة الشركة بنشر معايير اختيار مكاتب التدقيق في تقرير مجلس الإدارة لتوعية المستفيدين من القوائم المالية بكافة قطاعاتهم بالمعايير التي تم على أساسها اختيار مكاتب التدقيق.

د- ضرورة تبني فكرة التعليم المستمر لمدققي الحسابات وفريق التدقيق ضماناً لاستمرار تأهيلهم مدى الحياة.

هـ- ضرورة قيام هيئة الأوراق المالية الأردنية بإعادة النظر في تعليمات الإفصاح والمعايير المحاسبية ومعايير التدقيق والشروط الواجب توافرها في مدقق حسابات الجهات الخاضعة لرقابة هيئة الأوراق المالية رقم (١) لسنة ١٩٩٨ وتعديل المادة ٢٧ من التعليمات الخاصة بشروط اختيار مكاتب التدقيق وإضافة شروط جديدة تشمل على (التأهيل العلمي والعملي لمكتب التدقيق، إجراءات التدقيق، الخدمات الأخرى، تنظيم مكتب التدقيق وسمعته وعلاقاته، تقارير التدقيق، أتعاب التدقيق) للتقيد بها من قبل الشركات المساهمة العامة الأردنية الخاضعة لرقابة الهيئة عند اختيار مكاتب التدقيق.

٢. الدراسات الأجنبية :

١.دراسة (Johnson & Lys , 1990) بعنوان:

" The Market for Audit Services, Evidence from Voluntary Auditor Changes"

و قد تم اختبار (١٠٠) حالة من حالات تغيير المدققين الاختيارية (غير الاجبارية) في الولايات المتحدة الامريكية ، من أجل التوصل إلى العوامل والدوافع وراء قيام مكاتب التدقيق بتغيير بعض الشركات التي يدققون حساباتها من خلال تحليل الخصائص المالية والتشغيلية للشركات التي تم تغييرها ، وقد توصل الباحثان الى العديد من النتائج منها ما يلي :

أ- أشارت الدراسة بأن التغيير يعتمد جزئياً على قيمة الشركة، فالشركات متوسطة القيمة ترغب في تغيير المدقق لأملها في الحصول على رأي مفضل، والشركات منخفضة القيمة لا ترغب في تغيير المدقق لعدم وجود أمل لها في تحسين أوضاعها، أما الشركات عالية القيمة فليديها الرغبة في بقاء المدقق لثقتها في الحصول على رأي نظيف من المدقق الحالي.

ب- أشارت الدراسة الى أن بعض مكاتب التدقيق تقوم بتغيير الشركات رغبةً منها في التخصص في مجال معين وهذا يمكنها من أداء خدمات التدقيق بأقل كلفة وذلك من خلال الإفادة من المزايا التنافسية الناجمة عن التخصص .

ج- أشارت الدراسة بأن التغيير قد يكون امراً جيداً أو غير جيد وذلك اعتماداً على رأي المدقق وعلى أهداف العميل، فيكون هذا الأمر جيداً لأنه يفصل بين الشركات الجيدة الأداء والقيمة العالية والشركات ضعيفة الأداء والقيمة المنخفضة، ويكون غير جيد عندما يكون التغيير غير مكلف لأن ذلك يشير إلى تواطؤ الإدارة مع المدقق الجديد.

د- أشارت الدراسة إلى أن الشركات التي تم تغييرها من قبل مكاتب التدقيق أقل ربحية من الشركات التي لم تغيرها.

٢. دراسة (Citron , 2000): بعنوان :

"The International Audit Firms as New Entrants – An Empirical Analysis of Auditor "

"Selection in Greece, 1993 to 1997

وهدفت هذه الدراسة إلى التعرف على كيفية اختيار المحاسب القانوني في الشركات المساهمة في اليونان في الفترة من عام (١٩٩٣ - ١٩٩٧) فقد تم اختبار (٢٠٥) شركات من الشركات المساهمة اليونانية لتحليل آلية إختيار المحاسب القانوني في تلك الشركات حيث قام الباحث بتوزيع استبانة على ٢٠٥ شركة.

ووجد الباحث أن المساهمين الأجانب في الشركات المساهمة في اليونان تطلب من لجان التدقيق اختيار المحاسب القانوني من شركات التدقيق الست الكبيرة (BIG SIX) - وهي من أقوى الشركات المتخصصة في التدقيق -

وقد وضع الباحث دور الستة الكبار في تزويد الشركات بالمصداقية والكفاءة المهنية في نظر المستثمرين الدوليين بالإضافة إلى قوة موقعهم في القطاع المالي وخارج القطاع المالي . وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن شهرة مكتب التدقيق والكفاءة المهنية لعمل المدقق كانت من أهم العوامل التي تؤدي إلى اختيار المحاسب القانوني من قبل لجان التدقيق في اليونان.

٣. دراسة (Knapp , 2001) بعنوان :

"An Empirical Study of Audit Committee Support for Auditors Involved in Technical Disputes with Client Management".

فقد هدفت الدراسة إلى معرفة ما إذا كان المحاسبون القانونيون يحصلون على التأييد الكافي من لجنة التدقيق التي تعينها الإدارة وتختارها عادة من الأعضاء الموالين لها في الشركات المساهمة العامة في الولايات المتحدة الأمريكية.

وقد أوضحت تلك الدراسة أن المدققين يحصلون على التأييد والدعم الكافي من لجنة التدقيق في خلافاتهم الفنية مع الإدارة في الشركات ، وذلك يعتمد على الخلفية العلمية والعملية لأعضاء لجان التدقيق وحجم مكتب التدقيق وطبيعة المشكلة الفنية محل الخلاف مع الإدارة .

وقد أوضحت تلك الدراسة أن أعضاء لجنة التدقيق من المديرين السابقين لشركات مساهمة عامة يهتمون أكثر بالنواحي المحاسبية وإعداد التقارير المالية ومن ثم يميلون دائما" نحو تأييد المحاسبين القانونيين في منازعاتهم الفنية مع إدارة الشركة.

وقد أثبتت هذه الدراسة أيضا" أن حجم مكتب التدقيق يعتبر من العوامل الهامة في الحصول على تأييد لجنة التدقيق .

كما أثبتت هذه الدراسة أيضا" أنه كلما كانت المعايير المهنية للتدقيق تؤيد وتدعم المدقق كلما حصل المدقق على تأييد ودعم من لجنة التدقيق لموقفه في النزاع مع إدارة الشركة. وقد أكد الباحث أن ترشيح تعيين المحاسبين القانونيين أو اختيارهم ، وتحديد أتعابهم بوساطة لجان التدقيق المستقلة عن الإدارة في الشركات المساهمة العامة سوف يدعم استقلال هؤلاء المدققين وبالتالي يحافظ على التوازن في القوى بينهم وبين إدارة تلك الشركات .

٤.دراسة (Köhler , 2005) بعنوان :

"Audit Committee in Germany – Theoretical Reasoning and Empirical Evidence"

هدفت هذه الدراسة إلى التأكيد بأن لجان التدقيق في الشركات المساهمة الألمانية لها دور فاعل في الإشراف على عملية تقصي الحقائق عن التلاعب والاحتيال الذي يجري في بعض الشركات في ألمانيا نتيجة لضعف نظام الرقابة الداخلية وسوء اختيار المحاسب القانوني الأمر الذي يؤثر سلبا" على الاقتصاد الألماني مما أدى إلى عمل قيود قانونية بتشكيل هذه اللجان .

فقد قام الباحث بعمل استبانة وارسالها الى (١٠٠) رئيس لجنة تدقيق الماني ، وقد أظهرت نتائج هذه الدراسة الأسباب التالية وراء عملية تغيير المحاسب القانوني:

- أ- عدم استقلالية المحاسب القانوني أثناء تأدية عمله .
- ب- عدم رضا الإدارة عن جودة أداء المحاسب القانوني.
- ج- عدم رضا الإدارة عن قدرة المحاسب القانوني على توفير البيانات والمعلومات المناسبة بسرعة ودقة.

٩-١ مميزات الدراسة:

بعد مراجعة الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة، يمكن لهذه الدراسة أن تتميز بأنها ركزت على الدور الفعّال والذي يجب أن تقوم به لجان التدقيق عند القيام بعملية إختيار وتغيير المحاسب القانوني في الشركات المساهمة العامة، لما له من دور أساسي للحفاظ على المصداقية والشفافية و ضمان حقوق المستثمرين، وذلك وفقاً للمفاهيم الحديثة والتطبيقات والممارسات العملية لعملية الاختيار أو التغيير، وهذا ما لم تقم بالبحث فيه الدراسات السابقة.

الفصل الثاني

الإطار النظري للدراسة

١-٢ : المحاسب القانوني في الشركات المساهمة الأردنية:

٢-٢ المقدمة

لقد شهدت المملكة الأردنية الهاشمية خلال العقود الماضية تطوراً ملموساً في كافة المجالات الاقتصادية، ومن ذلك ما شهدته وتشهده مهنة المحاسبة والتدقيق من اهتمام ملموس من قبل الجهات الرسمية والمهنية على حدٍ سواء نظراً لأهمية ذلك على الاقتصاد الوطني ككل .

فقد اتخذت هذه الجهات عدة خطوات حثيثة في هذا المجال منها ما يتعلق بتنظيم مهنة المحاسبة القانونية من خلال وضع القانون المؤقت رقم (٧٣) لسنة ٢٠٠٣ ما تم تسميته (قانون تنظيم مهنة المحاسبة القانونية لسنة ٢٠٠٣) وقد جاء هذا القانون لتنظيم مزاوله المهنة والارتقاء بها ولضمان الالتزام بمعايير المحاسبة ومعايير تدقيق الحسابات المعتمدة بما يساهم في حماية الاقتصاد الوطني وللارتقاء بالمستوى العلمي والمهني للمحاسبين القانونيين الأردنيين ولتأكيد الالتزام بقواعد سلوك المهنة وآدابها ولتعزيز دور المحاسب القانوني وحيادته واستقلاليتيه.

ونظراً لأهمية الدور الذي يمكن أن يؤديه المحاسب القانوني لخدمة طوائف مختلفة باعتباره جهة محايدة ، فقد تم انشاء جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين عام ١٩٨٧ والتي أنشئت بمقتضى- أحكام هذا القانون كوسيلة لتنظيم مهنة المحاسبة القانونية كونه نظاماً يضع الضوابط والمجالات وشروط مزاوله المهنة وضمان حقوق المحاسبين القانونيين والالتزامات المترتبة عليهم. وقد منحت الجمعية صلاحيات و مسؤوليات هامه عديدة منها التعليم المهني المستمر و رعاية مصالح المحاسبين القانونيين والحفاظ على تقاليد المهنة وشرفها و تشجيع البحث العلمي والمهني في مجالات المهنة المختلفة والإسهام في تخطيط وتطوير برامج التدريب لرفع كفاءة العاملين في المهنة والتعاون والتنسيق مع الجمعيات والهيئات المهنية والعلمية المحلية والعربية والدولية وغير ذلك.

إن من أهم الأسباب الموجبه لاصدار هذا القانون هو تطوير أسس مزاوله مهنة المحاسبة القانونية في الأردن لتواكب التطور في العالم، والإشراف على مهنة التدقيق وجودة العمل لممارسيها نظرا لأن مهنة التدقيق مهمة وأساسية بالنسبة لكل الأطراف في المجتمع،

بحيث يوفر حماية للمحاسبين القانونيين وللأطراف المستخدمة للبيانات المالية من حيث إصدار تقرير تدقيق، وإن الدخول إلى المهنة يستوجب اجتياز امتحان مهني، وإجازة المزاولة تحتاج إلى شهادات جامعية، وعلى المدقق أن يقوم بالتعليم المهني المستمر والتدريب واتباع معايير المحاسبة والتدقيق الدولية المعتمدة، وإيجاد هيئة عليا للمهنة وتشديد العقوبات على المخالفين أو المنتحلين صفة المحاسبين القانونيين وإلزام الشركات بتعيين محاسب قانوني وغيرها. (نظام جمعية مدققي الحسابات القانونيين الاردنيين رقم (٤) ، ١٩٨٧).

٣-٢: الضوابط وشروط اختيار المحاسبين القانونيين الصادرة عن جمعية المحاسبين القانونيين

الأردنيين:

يتطلب هذا القانون أن يقوم المحاسب القانوني المزاوول للمهنة بتقديم لجمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين خلال شهر تموز من كل سنة (١٠) ساعات تعليم مستمر مضافا إليها بحثا مشاركا في مؤتمر مهني أو مقالين منشورين في مجال المهنة ولا يجوز تجديد إجازة مزاولة المهنة ما لم يحقق المحاسب القانوني المتطلبات أعلاه. كما تطلب من المحاسب القانوني المسجل في سجل غير المزاولين وجوب تقديم للجمعية شهادة تعليم مستمر لا تقل عن (٤٠) ساعة قبل نقله الى سجل المزاولين، وحدد القانون إجراءات وشروط التدريب بحيث يقدم طلب تدريب مكتوب ومعزز للجمعية، و يكون التدريب بإشراف محاسب قانوني مسجل في الجمعية وفقا لفترات التدريب وأن التخصصات ذات العلاقة بالمهنة هي التي تتضمن (٢٤) ساعة معتمدة كحد أدنى في المحاسبة و تحديد رواتب المتدربين وخبراتهم.

وأعطى هذا القانون الأشخاص الذين يحملون الشهادات العلمية ويشغلون وظائف متعلقة بأعمال المحاسبة أو التدقيق لدى الدوائر الحكومية التقدم بطلب الترخيص للحصول على إجازة مزاولة المهنة شريطة أن يحملوا الشهادات العلمية وفقا لنظام المزاولة وأن تكون لديهم خبرة مدتها لا تقل عن سبع سنوات في هذا المجال بعد اجتياز الامتحان المقرر وأن يكون التدريب بإشراف محاسب قانوني مسجل في الجمعية، وأعطى القانون الحق لمجلس الإدارة تأليف لجنة تفتيش او أكثر من ثلاثة محاسبين قانونيين مزاولين للمهنة مهمتها التأكد من أن المحاسب القانوني المزاوول لمهنة التدقيق متفرغ لها وملتزم بمعايير التدقيق المعتمدة وآداب السلوك المهني وان المتدرب تحت إشراف المحاسب القانوني ملتزم بشروط ومتطلبات التدريب و إعداد محضر عن كل عمل من أعمال التفتيش موقعا من أعضائها ومن المحاسب القانوني ويقدم للمجلس مع التوصيات اللازمة.

كما أنه في حال وفاة المحاسب القانوني المزاوول لأعمال التدقيق لحسابه الخاص أو إصابته بمرض منعه من ممارسة المهنة توفيق أوضاعه خلال (3) سنوات والتعاون خلال هذه المدة مع محاسب قانوني مزاوول لمهنة التدقيق بموافقة مجلس الإدارة وأنه في حالة عدم حصول ذلك يتولى المجلس ترتيب التعاون ويكون قرار المجلس نهائياً وملزماً لجميع الأطراف. (نظام جمعية مدققي الحسابات القانونيين الاردنيين، ١٩٨٧)

وأعطى القانون المحاسب القانوني المزاوول لأعمال التدقيق أن يتعاون مع مدقق اجنبي على أن يلتزم بإظهار اسمه ورقم إجازته عند ممارسته للمهنة او إبداء رأيه .

٢-٣-١: التأهيل العلمي والعملي للمحاسب القانوني :

أولاً: التأهيل العلمي :

لما كان المحاسب القانوني يتعرض أثناء قيامه بعمله الى الكثير من المسائل والمشاكل المحاسبية والقانونية والاقتصادية، تعين عليه إكمال تأهيله العلمي في هذه النواحي، مع مراعاة أن تكون البداية الحصول على البكالوريوس في التجارة أو العلوم المالية والإدارية شعبة محاسبة.

ولكي يكون المحاسب القانوني مؤهلاً تأهيلاً علمياً فعليه كحد أدنى أن يلم بما يلي كما وردت في المجمع العربي للمحاسبين القانونيين :

- نظريات ومبادئ وتطبيقات علم المحاسبة، وكذلك مبادئ علم إدارة الأعمال وعلم الاقتصاد، وعلم السياسة، وقوانين الضرائب والجمارك والمبيعات... الخ.
- محاسبة التكاليف ونظرياتها وتطبيقاتها، وكذلك المحاسبة الإدارية.
- الأساليب الإحصائية والرياضية وبحوث العمليات وأساليب الحاسوب وتطبيقاتها في المحاسبة والتدقيق.
- تتبع التطورات والبحوث الحديثة في العلوم المختلفة، وكذلك التعديلات في مختلف القوانين ذات الصلة بعمله (الشركات والتجارة - الضرائب).
- الإدارة المالية.
- اللغات (الإنجليزية - الفرنسية).

ثانياً: التأهيل العملي:

لمواجهة متطلبات البيئة التي تتطور بسرعة، وكنتيجة منطقية لإتساع نطاقها، يجب أن يهتم المحاسب القانوني بالتدريب العملي الإيجابي لأنه يسهل عليه ممارسة المهنة عملياً.

ويقصد بالتأهيل العملي، تمتع المحاسب القانوني بما يلي كما جاء بالمجمع العربي للمحاسبين القانونيين:

- الواقعية عند طلب البيانات أو المعلومات على النحو الذي يثبت تقديره لمقتضيات العملية والظروف المحيطة بالمنشأة.
- تجنب أية ملاحظات أو تحفظات قد تكون صحيحة من الناحية النظرية إلا أن إبرازها في تقريره المعد للنشر يبدو غير لائق في الظروف الخاصة بالمنشأة.
- الإلمام بماهية المعلومات الفنية الخاصة بالمنشأة التي يدقق حساباتها من خلال زيارة مواقع الإنتاج، والخدمات الإنتاجية، والإستفسار من المختصين عن كافة النواحي الفنية.
- استمرار الاطلاع على الحالات التطبيقية، وما تنشره الهيئات والجمعيات العلمية الدولية من تقارير عن تطبيقات لممارسات فعلية.

وقد أنشأ الإتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) International Federation of Accountants

- وهو منظمة دولية تضم في عضويتها هيئات المحاسبة والتدقيق والهيئات المحاسبية ذات الصلة في دول العالم تأسس في عام ١٩٧٧م - لجنة خاصة بالتعليم المحاسبي المهني، ولقد أصدرت اللجنة مجموعة من الإرشادات Guideline ولعل من أهمها :

١. الإرشاد رقم (٢): بخصوص التعليم المهني المستمر: (متابعة المحاسب لتعليمه المهني المستمر والتطرق الى المستجدات التي قد تطرأ في الشؤون المحاسبية).
٢. الإرشاد رقم (٧): بخصوص التعليم والتدريب كمتطلبات لتقنيات المحاسبة Accounting Technicians). لما له من دور هام في تعزيز سمعة المؤسسة وزيادة قيمة اصولها المعنوية).
٣. الإرشاد رقم (٩): بخصوص التعليم قبل التأهيل (تقييم الكفاءة المهنية والخبرة المطلوبة للمحاسبين المهنيين)
٤. الإرشاد رقم (١٠): بخصوص الأخلاقيات المهنية للمحاسبين (التحديات التعليمية والتطبيق العملي).
٥. الإرشاد رقم (١١): بخصوص تكنولوجيا المعلومات في مناهج المقررات الجامعية للمحاسبة. (الإرشادات < ١ ، ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٨ > تم إدماجهم في الارشاد رقم (٩) إعتباراً من تموز ١٩٩١).

٢-٤ : لجان التدقيق:

إن توصيات مختلف الهيئات والنقابات الفنية المشرعة والتي تقترح وتضع المعايير وقوانين العمل عالمياً تركز منذ فترة على الدور المهم الذي يمكن أن يلعبه أعضاء مجالس الإدارة غير التنفيذيين في وضع وإقرار ضوابط وأنظمة وقائية في مجال التحكم وتوجيه إدارة الشركات التي يقودونها .

وقد حصلت تغييرات كبيرة على مدى العقود الماضية في الدور الذي يلعبه كل من مجلس الإدارة، والمديرين التنفيذيين، والمدقق الداخلي، والمحاسب القانوني والعلاقة فيما بين هذه المجموعات في الشركات المساهمة العامة حيث كان الدافع الأساسي لهذه التغييرات هو الضغط المتزايد من قبل الأطراف صاحبة الحق (المساهمين، والدائنين، والجهات الحكومية ...) للمساءلة. (الفرح، ٢٠٠١)

هنا برزت الاتجاهات التي تنادي وترتكز على الدور المهم الذي يمكن أن يلعبه أعضاء مجالس الإدارة غير التنفيذيين في وضع وإقرار ضوابط ونظم وقائية في مجال التحكم وتوجيه إدارة الشركات التي يديرونها، فجاءت فكرة لجان التدقيق، حيث انبرت كل من بورصة نيويورك والهيئة المنظمة لسوق رأس المال في أمريكا (SEC) Security Exchange Commission منادية بوجود قيام الشركات المساهمة العامة بتأليف لجان للتدقيق من بين أعضاء مجلس الإدارة وأخذت الهيئة المنظمة لسوق رأس المال الأمريكية منذ عام ١٩٧٤ بما لها من سلطة رقابية على الشركات المساهمة العامة تفرض عليها الإفصاح في بياناتها المالية عما اذا كان لديها لجان تدقيق أم لا. وقد اخذ من هيئة الاوراق المالية الأردنية بذلك وسيتم شرحها بالتفصيل في فقرة لاحقة.

٢-٤-١ : ماهية لجنة التدقيق:

عرفت الهيئة الكندية للمحاسبين القانونيين (1992) The Canadian Institute of Chartered Accountants (CICA) لجنة التدقيق بأنها:

لجنة مكونة من مديري الشركة الذين تتركز مسؤولياتهم في تدقيق القوائم المالية السنوية قبل تسليمها إلى مجلس الإدارة . وتعد لجنة التدقيق كحلقة وصل بين المدققين ومجلس الإدارة ، وتتلخص نشاطاتها في ترشيح المحاسب القانوني ، ونطاق ونتائج التدقيق، وكذلك الرقابة الداخلية للشركة، وجميع المعلومات المالية المعدة للنشر. (وردات، ٢٠٠٣)

أما (Knapp , 2001) فقد عرفها بأنها:

لجنة مكونة من ثلاثة إلى خمسة مديرين غير مكلفين بالمسؤوليات التنفيذية للإدارة المالية . ومن أهم أعمالها تدقيق القوائم المالية ، وكذلك مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية والمحاسبية للشركة ، ونتائج التدقيق من قبل المدقق الداخلي والمحاسب القانوني ، وإعطاء التوصيات بشأن ترشيح وتحديد أتعاب المحاسب القانوني.

٥-٢ : لجان التدقيق في الأردن :

أما هنا في الأردن فقد ألزم البنك المركزي البنوك بتأليف لجان تدقيق من بين أعضاء مجالس الإدارة وذلك بموجب مذكرته رقم ٧٠٢٠/٦٨ الصادرة بتاريخ ١٩٩٦/٠١/٠٢ بحيث تكون حلقة رقابية بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي، أي أن البنك المركزي حدد الإطار العام لعمل لجنة التدقيق هذه تاركاً لشركات البنوك آلية عمل اللجنة حسب متطلبات كل منها.

وفي إطار الجهود المبذولة من قبل هيئة الأوراق المالية الأردنية لتطوير الرقابة ومهنة المحاسبة والتدقيق فقد أصدرت تعليمات الإفصاح والمعايير المحاسبية رقم (١) لسنة (١٩٩٨) والتي تقضي- بتشكيل لجان تدقيق في الشركات المساهمة العامة الأردنية من ثلاثة أعضاء من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين . (تعليمات الإفصاح،هيئة الأوراق المالية الأردنية،١٩٩٨)

لقد أدرك المشرع الأردني أهمية تكوين لجان التدقيق في الشركات المساهمة العامة نتيجة لتنوع وتعاضم الدور الذي يمكن أن تؤديه مثل هذه اللجان ، إن إنشاء لجنة تدقيق دائمة هي حل لمواجهة الصعوبات العملية التي يمكن أن تظهر من مهمة مجلس الإدارة لتؤكد وجود وبقاء وكفاية نظام الرقابة الداخلي، وهذه اللجنة تعزز وتدعم نظام الرقابة الداخلي والمدقق الداخلي والخارجي. ولذلك فإن البنوك شجعت إنشاء لجنة تدقيق دائمة،وفي هذا المجال فقد ألزم البنك المركزي الأردني البنوك في المادتين ٣٢ و٣٣ من قانون البنوك الأردني المسمى << قانون البنوك رقم ٢٨ لسنة ٢٠٠٠ وتعديلاته >> أن يكون لديها لجان تدقيق مستقلة، تتكون من رئيس وعضوين ينتخبهم مجلس ادارة البنك من بين الاعضاء غيرالمنوط بهم أعمال تنفيذية داخل البنك ، وتستمر اللجنة في عملها طيلة مدة استمرار عضوية مجلس الادارة. (قانون البنوك رقم ٢٨ ، ٢٠٠٠)

كما أصدرت تعليمات الأوراق المالية << تعليمات إفصاح الشركات المصدرة والمعايير المحاسبية ومعايير التدقيق لسنة ٢٠٠٤ >> في المادة ١٥، والتي تقضي بتشكيل لجنة تدقيق في الشركات المساهمة العامة الأردنية تتألف من ثلاثة أعضاء من أعضاء الطيبعيين غير التنفيذيين

وتسمية أحدهم رئيساً" للجنة، تكون من مهامها ترشيح مدققاً" أو أكثر من المحاسبين القانونيين المرخص لهم بتدقيق حسابات الشركات ممن لديهم القدرة على تدقيق حسابات الشركة بكفاءة وفاعلية وذلك لكي توجه لهم الدعوة لتدقيق حسابات الشركة. (تعليمات إفصاح الشركات المصدرة والمعايير المحاسبية ومعايير التدقيق، ٢٠٠٤)

كما ألزم << قانون الأوراق المالية لسنة ٢٠٠٢ >> في المادة ٤٦ انه على مجلس ادارة المصدر تشكيل لجنة تسمى (لجنة التدقيق) تتألف من ثلاثة من أعضائه غير التنفيذيين وإعلام الهيئة بهذا التشكيل وبأي تغيير يطرأ عليه، وتحدد بموجب تعليمات يصدرها المجلس مهام لجنة التدقيق وصلاحياتها ومدة عملها.(قانون الأوراق المالية رقم ٧٦، ٢٠٠٢).

٢-٦: لجنة التدقيق تكوينها ومهامها وصلاحياتها في الشركات المساهمة الأردنية:

لم يتطرق القانون الأردني بشكل مباشر وصریح لأهم الواجبات والصلاحيات للجان التدقيق في الشركات المساهمة العامة الأردنية، بل تم ذكرها بطرق غير مباشرة. لذلك فقد حاول الباحث ربط جميع القوانين الصادرة عن لجان التدقيق في الأردن مع ما يجده مناسباً من قوانين الدول العربية المجاورة والدول الأخرى ومحاولة تجميعها وتلخيصها فيما يلي :

٢-٦-١ تكوين لجنة التدقيق في الشركات المساهمة العامة الأردنية :

يجب أن تتكون لجنة التدقيق - على الأقل- من ثلاثة أعضاء من مجلس الإدارة ليسوا حالياً من أعضاء الإدارة التنفيذية، ويجب أن لا يشكلوا غالبية أعضاء اللجنة، ويجب أن تكون لديهم الخلفية المتوافقة مع واجبات لجنة التدقيق، وعلى الأقل عضو من اللجنة يكون لديه خلفية عن الإبلاغ المالي والمحاسبة والتدقيق. تجتمع لجنة التدقيق بصفة دورية وتقدم تقاريرها إلى مجلس الإدارة على أن لا يقل عدد اجتماعاتها عن أربع مرات في السنة، ومن أجل الكفاءة، يسمح لمدير دائرة التدقيق الداخلي والمحاسب القانوني حضور اجتماعات لجنة التدقيق بشكل منتظم.(التحكم المؤسسي، البنك المركزي، ٢٠٠٤)

٢-٦-٢ : مهام لجنة التدقيق في الشركات المساهمة العامة الأردنية :

يعتقد الباحث بأن على لجنة التدقيق في الشركات المساهمة العامة الأردنية القيام بالمهام التالية:

- مناقشة الأمور المتعلقة بترشيح المحاسب القانوني والتأكد من استيفائه لشروط الهيئة العامة، وعدم وجود ما يؤثر على استقلالته ومدى تأثير أية أعمال أخرى يقوم بها لحساب الشركة على هذه الاستقلالية.
- بحث كل ما يتعلق بعمل مدقق الحسابات بما في ذلك ملاحظاته ومقترحاته وتحفظاته ومتابعة مدى إستجابة إدارة الشركة لها وتقديم التوصيات بشأنها إلى مجلس الإدارة.
- مراجعة مراسلات الشركة مع المحاسب القانوني وتقييم ما يرد فيها وإبداء الملاحظات والتوصيات بشأنها.
- متابعة مدى تقييد الشركة بقانون الأوراق المالية والأنظمة والتعليمات والقرارات الصادرة بموجبه.
- دراسة التقارير الدورية قبل عرضها على مجلس الإدارة وتقديم التوصيات بشأنها مع التركيز على ما يلي :

- أي تغير في السياسات المحاسبية المتبعة.

- أي تغير يطرأ على حسابات الشركة جراء عمليات التدقيق أو نتيجة مقترحات مدقق الحسابات.

- دراسة خطة عمل المحاسب القانوني والتأكد من أن الشركة توفر له كافة التسهيلات الضرورية للقيام بعمله.
- دراسة وتقييم اجراءات الرقابة الداخلية والإطلاع على تقييم المحاسب القانوني لهذه الإجراءات والإطلاع على تقارير الرقابة الداخلية ولاسيما تلك المتعلقة بأي مخالفات تظهر نتيجة لعمل المدقق الداخلي.
- التوصية لمجلس الإدارة فيما يتعلق بالأمور المرتبطة بإجراءات التدقيق الداخلي وعمل المدقق الداخلي.
- التأكد من عدم وجود أي تضارب في المصالح قد ينجم عن قيام الشركة بعقد الصفقات أو إبرام العقود أو الدخول في المشروعات مع الأطراف ذوي العلاقة.
- الإشراف على عمليات التقصي- ذات العلاقة بالغش أو الأخطاء التي تقع في الشركة ، أو أي أمور أخرى ترى اللجنة أهمية تقصيها. (ضوابط إختيار المحاسب القانوني للشركات المساهمة العامة السعودية ١٩٩٨، و ضوابط اعتماد مراقبي حسابات الشركات الخاضعة لرقابة الهيئة في سلطنة عمان، ٢٠٠٤ و قانون تنظيم مهنة المحاسبة والتدقيق المصري-جمعه، ٢٠٠٥)

٢-٦-٣ : صلاحيات لجنة التدقيق في الشركات المساهمة العامة الأردنية:

الصلاحيات المعطاه للجان التدقيق في الشركات المساهمة العامة الأردنية يمكن تلخيصها على النحو التالي:

(جمعه، ٢٠٠٥)

- طلب أي معلومات من موظفي الشركة وعلى الموظفين التعاون على توفير هذه المعلومات بشكل كامل ودقيق.
- طلب المشورة القانونية أو المالية أو الإدارية أو الفنية من أي مستشار خارجي.
- طلب حضور أي موظف في الشركة إذا ما أرادت الحصول على المزيد من الإيضاحات.
- طلب حضور المحاسب القانوني إذا رأت اللجنة ضرورة مناقشته بأي أمور تتعلق بعمله في الشركة ولها كذلك أن تستوضح منه أو تطلب رأيه خطياً.
- التأكد من التزام الشركة بمتطلبات الهيئة العامة لسوق المال وميثاق تنظيم وإدارة شركات المساهمة العامة.
- النظر في أتعاب المحاسب القانوني .
- الأشراف على جميع نشاطات التدقيق وتقييم مدى كفاءة أنظمة الرقابة الداخلية .

٢-٧: قضايا تحتاج للمناقشة بين لجان التدقيق والمحاسب القانوني:

يعد ارتباط المحاسب القانوني بلجنة التدقيق من أهم الأمور للحكم على مدى فاعلية لجنة التدقيق عند القيام باختيار أو تغيير المحاسب القانوني. وتنبع الحاجة لوجود مثل هذا الإرتباط لسببين:

- الأول: وجود تضارب محتمل في المصالح بين الإدارة وملاك الشركة وبالتالي فإن على المحاسب القانوني المنتخب من قبل لجنة التدقيق والذي يتقاضى أتعابه من قبل المساهمين أن يؤمن الحماية للشركة فيما إذا كانت القوائم التي أعدتها الإدارة تلبى مسؤولياتها الائتمانية تجاه المساهمين أم لا.

(Citron، ٢٠٠٠)

- الثاني: تطلع بقية مستخدمي القوائم المالية كالمستثمرين المحتملين ، والدائنين ، وغيرهم إلى التعرف عن مدى إظهار القوائم المالية لحقيقة

نتائج الأعمال بصدق وعدالة طبقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها ، وبالطبع فإن تقرير المحاسب القانوني المنتخب من قبل لجنة التدقيق يبين لهذه الجهات أن هذا هو الواقع. حيث ان هذه المهمة الحيوية للمحاسب القانوني تتعزز كثيراً بوجود لجنة التدقيق . ويّين تقرير (Blue Ribbon Committee, 1999: P.1086) عدة مهام للمحاسب القانوني فيما يتعلق بلجنة التدقيق ، إذ حددت اللجنة أن على المحاسب القانوني أثناء اتصاله بلجنة التدقيق أن يمدها بعدة معلومات منها: مدى وجود خلافات مع الإدارة ، والصعوبات التي تواجههم أثناء أدائهم لعملهم مثل التأخير المفرد من قبل الإدارة في تمكين المحاسب القانوني من الاتصال بالعملاء . وأيضاً فإن المحاسب القانوني مطالب بأن يبلغ لجنة التدقيق بحالات الضعف التي تصيب المنشأة والتي قد تؤثر سلباً على قدرة المنشأة على إصدار قوائم مالية ملائمة ، كذلك فإن المحاسب القانوني مطالب أيضاً بإبلاغ الإدارة ولجنة التدقيق بالتصرفات غير القانونية والتي تم اكتشافها أثناء عملية التدقيق .

(High Beam Research ، ٢٠٠٤)

إن علاقة العمل المتواصلة بين لجنة التدقيق والمحاسب القانوني تسمح للجنة التدقيق بأن تفهم كيفية أداء المدقق الداخلي والخارجي لعملهم وهو ما يؤدي إلى تقوية الرقابة على الشركة فيما يخص القوائم المالية . حيث إن بعض الكتاب أشاروا أن على لجنة التدقيق أن تكون حساسة بشأن اتصالات الإدارة مع مدققين آخرين والأسباب الداعية لتلك الاتصالات ، ونتائجها ، وأيضاً فإن من المتوقع إبلاغ لجنة التدقيق فوراً بأي أمر قد يثير الانتباه. (Twaijry ، ٢٠٠٢)

وقد أشارت دراسة ميدانية نشرها مكتب (Arthur Andersen, 1991) الى الأمور التي يجب على المحاسب القانوني إبلاغها للجنة التدقيق ومنها: نطاق التدقيق الذي قام به ، ومدى مسؤوليته عن التقارير الدورية الربع سنوية ، ونتائج الأعمال ، وكذلك كافة المعلومات المهمة التي تواجهه أثناء أدائه لعمله . وفي هذا الإطار فإن لجنة التدقيق يجب عليها أن تتصل بالمحاسب القانوني وتتعرف منه على توقعاته بشأن القوائم المالية وكل ما يتعلق بها ، وعلى المحاسب القانوني أن يكون مهيباً للإجابة عن جميع ما سبق ومكامن الخطر الذي يواجه الشركة في حوار مفتوح وصريح إلى أبعد الحدود. (حميد، ١٩٩٥)

٨-٢ : دور لجان التدقيق في اختيار وتغيير المحاسب القانوني في الشركات المساهمة العامة الأردنية:

١-٨-٢ : اختيار المحاسب القانوني في الشركات المساهمة العامة الأردنية :

تطرق << قانون الشركات رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٧ وتعديلاته >> الى موضوع اختيار المحاسب القانوني ولكنه إفتقر الى المعايير الخاصة لاختيار المحاسب القانوني في الشركات المساهمة العامة الأردنية، فقد تطلب في المادة (١٩٢) بأن تنتخب الهيئة العامة لكل من الشركة المساهمة العامة وشركة التوصية بالأسهم والشركة المحدودة المسؤولية والشركة المساهمة الخاصة مدققاً" أو أكثر تنتخبهم الهيئة العامة لتلك الشركات لسنة واحدة قابلة للتجديد وتقرر بدل أتعابهم ، ويتوجب على الشركة تبليغ المدقق المنتخب خطياً بذلك خلال أربعة عشر يوماً من تاريخ انتخابه. (قانون الشركات رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٧ وتعديلاته)

و نصت << تعليمات إفصاح الشركات المصدرة والمعايير المحاسبية ومعايير التدقيق لسنة ٢٠٠٤ >> المادة (١٥) الفقرة (د) بأن اختيار المحاسب القانوني في الشركات المساهمة العامة الأردنية يكون من إختصاصات لجنة التدقيق حيث نصت الفقرة ١: أن من مهام لجنة التدقيق مناقشة الأمور المتعلقة بترشيح المحاسب القانوني والتأكد من إستيفائه لشروط الهيئة وعدم وجود ما يؤثر على استقلالته ومدى تأثير أية أعمال أخرى يقوم بها لحساب الشركة على هذه الاستقلالية .

كما ونصت في المادة نفسها في الفقرة (هـ) أن من صلاحيات لجنة التدقيق التوصية لمجلس الإدارة بترشيح المحاسب القانوني للانتخاب من قبل الهيئة العامة، وذلك لكي لا تتنافى هذه المادة مع المادة رقم (١٩٢) من قانون الشركات.

كما ونصت في المادة رقم (١٧) بأنه يشترط في المحاسب القانوني الذي يتقدم لمهنة المحاسب القانوني في الشركات المساهمة العامة الأردنية أن تتوافر فيه الشروط التالية:-

- أن يكون حاصلًا على إجازة مزاولة المهنة سارية المفعول.
- أن يكون عضواً في جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين.
- أن يكون مصنفاً بالفئة (أ) وفقاً لنظام تصنيف المدققين المعمول به.
- أن يكون قد مارس المهنة بشكل متفرغ لمدة ثلاث سنوات متتالية على الأقل بعد حصوله على إجازة مزاولة مهنة تدقيق الحسابات.

■ أن يشاركه أو يعمل في مكتبه مدقق واحد أو أكثر ممن تتوافر فيهم الشروط السابقة.)

تعليمات إفصاح الشركات المصدرة والمعايير المحاسبية ومعايير التدقيق لسنة ٢٠٠٤)

ونلاحظ مما سبق، أن المشرع الأردني ربط ترشيح المحاسب القانوني بلجان التدقيق المنتخبة من قبل الهيئة العامة للمساهمين خلال حياة المشروع الطبيعية ولم يجعل ذلك بيد الإدارة، وذلك من أجل الحفاظ على سلطة المدقق، وسلامة قراره ومنهجه ودعم استقلاله وحياده، وحتى لا يجعل من المحاسب القانوني تابعاً لرغبات إدارة الشركة.

٢-٨-٢: تغيير المحاسب القانوني في الشركات المساهمة الأردنية :

ألزم المشرع الأردني الشركات المساهمة العامة بضرورة تغيير المحاسب القانوني اذا دعت الضرورة، فقد تطرق >> قانون الشركات رقم (٢٢) لسنة ١٩٩٧ وتعديلاته << لهذا الموضوع بطريقة غير مباشرة، فقد بين هذا القانون الأمور التي قد تحدث وتوجب على الشركات المساهمة فعلها لتغيير المحاسب القانوني وهي كما يلي :

أولاً: عرقلة أعمال المحاسب القانوني:

فقد نصت المادة رقم (١٩٤) على انه > إذا تعذر على مدقق حسابات الشركة القيام بالمهام الموكلة إليه بموجب أحكام هذا القانون لأي سبب من الأسباب فعليه قبل الاعتذار عن القيام بتدقيق الحسابات ان يقدم تقريراً خطياً للمراقب (المراقب العام على الشركات) ونسخة منه لمجلس الإدارة يتضمن الأسباب التي تعرقل أعماله أو تحول دون قيامه بها، وعلى المراقب معالجة هذه الأسباب مع مجلس الإدارة. وإذا تعذر عليه ذلك يعرض المراقب الأمر على الهيئة العامة في أول إجتماع تعقده <

وبناءً على ذلك تطلب الهيئة العامة للشركة المساهمة من لجنة التدقيق ترشيح محاسب قانوني آخر ويستبدل بالسابق.

ثانياً: يحظر على المحاسب القانوني إفشاء أسرار الشركة:

فقد نصت المادة رقم (٢٠٢) على أنه > مع مراعاة عدم الإخلال بالتزامات مدقق الحسابات الأساسية لا يجوز له أن يذيع للمساهمين في مقر اجتماع الهيئة العامة للشركة المساهمة العامة أو في غيره من الأمكنة والأوقات أو إلى غير المساهمين ما وقف عليه من أسرار الشركة أثناء قيامه بعمله لديها، وإلا وجب عزله ومطالبته بالتعويض.<

ثالثاً: يحظر على المحاسب القانوني المضاربة بأسهم الشركة :

فقد نصت المادة رقم (٢٠٣) على أنه > يحظر على مدقق الحسابات وعلى موظفيه المضاربة بأسهم الشركة التي يدقق حساباتها سواء جرى هذا التعامل بالأسهم بصورة مباشرة أو غير مباشرة وذلك تحت طائلة عزله من العمل في تدقيق حسابات الشركة وتضمينه التعويض عن أي ضرر ترتب على مخالفته لأحكام هذه المادة.<

أما << قانون تنظيم مهنة المحاسبة القانونية لسنة ٢٠٠٣ >> فقد تطرق لموضوع تغيير المحاسب القانوني، فقد نصت المادة رقم (٣٢) على أنه: > مع مراعاة أحكام قانون الشركات المعمول به لا يجوز لأي جهة تغيير المحاسب القانوني الذي تم اختياره لغايات تدقيق حساباتها خلال السنة المالية ، ويستثنى من ذلك الحالات التي يتعذر على المحاسب القانوني الاستمرار في قيامه بمهامه او إذا توقف عن العمل وفقاً لأحكام هذا القانون والأنظمة والتعليمات الصادرة بمقتضاه، على أن يبلغ المجلس بذلك خلال ثلاثين يوماً <.

ونلاحظ مما سبق، أن المشرع الأردني لم يعط موضوع تغيير المحاسب القانوني تلك الأهمية، ولأن المحاسب القانوني هو وكيل المستثمرين في الشركات المساهمة العامة فإن موضوع عزله وتغييره يعتبر ذا أهمية كبيرة، إن القانون الأردني لم يوفر للمحاسب القانوني الحماية الكافية ليبيد رأيه بصراحة في إدارة الشركة، كما أن القانون الأردني لم يعط المحاسب القانوني الحق في مناقشة قرار عزله وتغييره، وإن اعطاء مثل هذا الحق قد يساعده في عدم تعرضه لخطر العزل أو التغيير التعسفي.

٢-٨-٣: عوامل تغيير المحاسب القانوني :

إن اتخاذ قرار التغيير في الواقع العملي ليس بالأمر السهل، حيث يتوجب على إدارة الشركة أن تقارن بين المنافع التي ستجنيها من وراء تغيير المحاسب القانوني وبين التكاليف التي ستتكبدها نتيجة هذا التغيير .

لذا سوف يستعرض الباحث فيما يلي أهم العوامل التي تؤدي الى الخلاف ما بين الإدارة من جهة والمحاسب القانوني من جهة أخرى.

أولاً: عوامل تغيير المحاسب القانوني المرتبطة بالشركة:

وهي العوامل التي تعتبر فيها الشركة أو إدارتها المحرك الاساسي فيها، وهي الطرف المسبب في عملية التغيير، ومن هذه العوامل:

١. تغيير الإدارة : ارتبط كثير من حالات تغيير المحاسب القانوني بتغيير إدارة الشركة، وقد يكون السبب في ذلك رغبة الإدارة الجديدة في الشركة بقطع أي صلة بالإدارة القديمة، أو رغبتها في تعيين محاسب قانوني آخر مقرب لها، أو رغبتها في بث وتعزيز الثقة بقدرتها، أو لمجرد مزاجيتها في التغيير باعتباره أمراً من التجديد.
٢. رغبة إدارة الشركة في الحصول على خدمات إضافية : تعتقد بعض إدارات الشركات أن بإمكانها الحصول على خدمات محاسبية وتدقيقية واستشارية أخرى إذا غيرت المحاسب القانوني الحالي وعينت بديلاً منه محاسباً قانونياً آخر تعتقد بقدرته على تقديم مثل هذه الخدمات.
٣. رغبة إدارة الشركة في كسب الثقة بها : تعتقد بعض إدارات الشركات بأن تغيير المحاسب القانوني الحالي بمحاسب قانوني آخر أكثر سمعة وشهرة، أو اختيارها لمكتب تدقيق أكبر حجماً، أو مجرد تغييرها للمحاسب القانوني الحالي وخاصة في ظل وجوده في ظروف مالية أو قانونية غير جيد، سيؤدي الى إعطاء الثقة بها وتحسين وضعها أمام المساهمين والأطراف الخارجية الأخرى، وهذا بدوره سينعكس على تحسين صورة الشركة في السوق.
٤. رغبة إدارة الشركة في تركيز أعمال التدقيق : ترغب بعض إدارات الشركات بتركيز أعمال التدقيق للشركات التابعة لها لدى محاسب قانوني واحد، وهذا ما يدعوها لتغيير المحاسب القانوني في بعض الشركات التابعة لها في سبيل توحيد تدقيق حساباتها لدى مكتب واحد، حيث تستفيد إدارة الشركة من هذا التركيز في تحسين قدرتها على التعامل مع ذلك المحاسب القانوني، وعلى الحصول على خدمات مهنية ممتطية متشابهة لجميع الشركات التابعة لها، إضافة الى حصولها على عروض سعرية وأتعاب أقل لتدقيق حساباتها، وازدياد قدرتها في التأثير على المحاسب القانوني في الحصول على ما تريد من آراء ومقترحات.
٥. العلاقة الشخصية بين إدارة الشركة والمحاسب القانوني : تقوم بعض إدارات الشركات بتعيين المحاسب القانوني بناءً على العلاقات الشخصية والاجتماعية التي تربطها بهم،

وقد تقوم بتغيير المحاسب القانوني لأسباب نفسها . فالشركة ترغب بتعيين محاسباً قانونياً قريباً لها تستطيع أن تملّي عليه رغباتها وأعمالها، وأن تتدخل في سير عملية التدقيق ونتائجها، وعلى الرغم من أن قواعد السلوك المهني تمنع استخدام علاقات القربى أو العلاقات الشخصية، إلا أن ذلك ما زال من عوامل التغيير الهامة في الكثير من حالات التغيير، وتزداد حدة هذا العامل في البلدان النامية ومنها الأردن في التأثير على اختيار أو تغيير المحاسب القانوني، وذلك لقوة الصلات والعلاقات الشخصية والاجتماعية بين أفراد المجتمع.

٦. التعثر في الوضع المالي للشركة: إن الشركات التي تعاني من مشاكل نقدية أو تدهور في أصولها وعملياتها ويكون الوضع المالي لها سيئاً تكون أكثر ميلاً لتغيير محاسبها القانونيين من الشركات ذات الوضع المالي الجيد، حيث تحاول الشركة المتعثرة أن تحسن من وضع الشركة، وتعزز الثقة بها، أو تخفض أتعاب التدقيق، أو اعتمادها على المحاسب القانوني الجديد لن يستطيع كشف مواطن الضعف في أنظمة الرقابة المالية في الشركة.

٧. ربحية الشركة: الشركات الربحة تفضل الإبقاء على نفس المحاسب القانوني، فهي لا تخشى من أن يقوم بإبداء تحفظات على أعمالها أو على قوائمها المالية، وفي هذه الشركات يشعر المحاسب القانوني بالإطمئنان على حقوقه، بالإضافة إلى إمكانية حصوله على مزيد من الأتعاب. والعكس صحيح في الشركات المتعثرة .

٨. حجم الشركة: الشركات الكبيرة أقل ميلاً من الشركات الصغيرة نحو تغيير المحاسب القانوني، وذلك باعتبار أن قدرتها في التعامل مع المحاسب القانوني وعلى الإلتزام بالقوانين والتعليمات، وعلى دفع الأتعاب تكون أكبر من الشركات الصغيرة، وعادةً ما تتميز إدارات الشركات الكبيرة بالاستقرار والتميز والثقة والقدرة على التكيف مع الظروف، وهذا ينعكس على استقرار المحاسب القانوني وبالتالي انخفاض تعرضه لخطر العزل والتغيير. (علقم، ١٩٩٥)

ثانياً: عوامل تغيير المحاسب القانوني المرتبطة بتطبيق معايير التدقيق وقواعد السلوك المهني:

وهي العوامل المتعلقة بالتطبيق العملي لعملية التدقيق ولممارسي هذه المهنة، وترتبط بالمعايير الواجب على المحاسب القانوني إتباعها في أدائه لعمله المهني، والقواعد التي يجب على ممارسي المهنة التمسك بها واحترامها، ولكن الواقع العملي يبرز بعض التناقضات والإختلالات في تطبيق هذه المعايير والقواعد، وهذا ينعكس على شخصية المحاسب القانوني وإستقلاله وعلى مستوى المهنة، ومن هذه العوامل:

١. الخلاف حول نطاق وإجراءات عمل التدقيق: قد تتدخل بعض إدارات الشركات في تحديد نطاق عمل المحاسب القانوني، أو في إجراءات العمل التي يضعها المحاسب القانوني لنفسه ضمن المعايير المتعارف عليها، فالمحاسب القانوني لا بد له من الحصول على الأدلة والقرائن اللازمة من خلال إجراءات الفحص التي يراها ويقتنع بها، ليس ما تقتنع به إدارة الشركة، وللمحاسب القانوني الصلاحية الكاملة من خلال بنود قانون الشركات أن يطلب كافة المعلومات اللازمة من الشركة لإكمال إجراءات فحصه وإصدار تقريره، وإن التدخل في هذه الصلاحية وهذه الحرية التي يتمتع بها المحاسب القانوني لتؤدي الى تغييره، وهذا ما كان في معظم حالات التغيير.

٢. الخلاف حول طرق العرض والإفصاح المحاسبي: تحاول إدارات بعض الشركات إخفاء بعض البيانات المالية أو التلاعب بطريقة عرضها والإفصاح عنها، بهدف خداع قارئ هذه البيانات في سبيل تحسين صورة الشركة ووضعها المالي، وإذا لم يقتنع المحاسب القانوني والمكلف من قبل الهيئة العامة للمساهمين بأساليب الإدارة في العرض والإفصاح، وأن يذكر في تقريره الإفصاح الذي يراه مناسباً وهذه من الأمور التي تؤدي الى الخلاف مع إدارة الشركة، مما قد يؤدي الى عزله وتغييره.

٣. الخلاف حول تفسير أو تطبيق المبادئ والمعايير المحاسبية: تقوم بعض الشركات باستخدام بعض الطرق المحاسبية، أو تقوم بإجراء التغيير على إحدى الطرق المستخدمة في حساباتها بهدف تحسين ربحية الشركة ووضعها المالي، كأن تستخدم طريقة القسط المتناقص بدلاً من طريقة القسط الثابت، وإذا لم تلتق قناعات المحاسب القانوني مع قناعات الإدارة مع اعتقاده بعدم عدالة تطبيق هذه الأساليب عليه أن يظهر هذه التحفظات في تقريره وبالتالي سيؤدي ذلك الى حدوث الخلاف بينه وبين الإدارة، وبالتالي تعرضه لخطر التغيير والاستبدال محاسب قانوني آخر تستطيع التوصل معه الى حل وسط في معالجة هذه التحفظات.

٤. إصدار تقرير متحفظ أو به إمتناع عن إبداء الرأي أو رأي معاكس: بينت الكثير من الدراسات والأبحاث أن المحاسب القانوني والذي يقوم بإصدار تقرير متحفظ أكثر عرضة لخطر التغيير من قبل إدارة الشركات من المحاسب القانوني والذي يقوم بإصدار تقرير نظيف. فالمحاسب القانوني الذي لا تستطيع الإدارة التوصل معه الى حل مرض لمعالجة التحفظات حول البيانات المالية المقدمة من إدارة الشركة، لا بد له من أن يظهر هذه التحفظات في تقريره، وهذا ما لا ترغب فيه إدارة الشركة وبالتالي تسعى لعزله وتغييره.

٥. الخلاف حول تقدير الدخل الخاضع للضريبة: تعتمد دائرة ضريبة الدخل على تقرير المحاسب القانوني حول البيانات المالية لوضع ثقتها في حجم الربح المحاسبي الوارد فيها، وحتى تستطيع فرض الضريبة اللازمة عليها بعد إجراء التعديلات اللازمة، ولكن الكثير من الشركات ترغب في التهرب من دفع الضريبة، وذلك عن طريق التلاعب بحجم الدخل الخاضع للضريبة، وهذا يجعل المحاسب القانوني في موقف عليه أن يبدي رأيه في عدالة هذا الربح ومدى مطابقته لواقع السجلات، وبالتالي قد يحدث الخلاف بينه وبين إدارة الشركة على ذلك، وهذا يؤدي الى تعرضه لخطر عزله وتغييره.

٦. الخلاف حول أتعاب التدقيق: تستخدم بعض الشركات الأتعاب كسيف تسلطه على المحاسب القانوني حتى تستطيع تنفيذ رغباتها وآرائها في البيانات المالية والمركز المالي لها، فقد تقوم الشركة بتخفيض الأتعاب أو التلاعب بطريقة دفعها أو تأجيلها حتى تستطيع فرض آرائها على المحاسب القانوني، وهذا يؤدي الى الخلاف مع المحاسب القانوني، والذي سوف يعتقد بعدم كفاية هذه الأتعاب لإتمام إجراءات العمل حسب الأصول المهنية المتعارف عليها، أو أن يشعر بأن إدارة الشركة تحاول الانتقاص من شخصيته المستقلة باستخدام الأتعاب، وهذا يؤدي الى العزل والتغيير من قبل إدارة الشركة أو من قبل المحاسب القانوني شخصياً. (ابو الحسن، ١٩٩٣)

ثالثاً: عوامل تغيير المحاسب القانوني المرتبطة بمكتب التدقيق:

وهي العوامل المرتبطة بمكتب التدقيق وقدرته على إشباع حاجات العملاء، ومن هذه العوامل:

١. جودة أعمال مكتب التدقيق: إن جودة أعمال التدقيق التي يقدمها مكتب التدقيق، والسرعة في إنجازه للخدمات التدقيقية والخدمات الأخرى التي يستطيع المكتب توفيرها تقلل من خطر تغييره، وعلى مكتب التدقيق أن يقنع العميل بأهمية الخدمات التي يقدمها له حتى يحافظ على بقائه واستقراره في الشركة.

٢. حجم مكتب التدقيق: تعتمد مكاتب التدقيق الكبيرة على العديد من العملاء، بسبب قدرتها على توفير الخدمات التدقيقية والاستشارات والخدمات الأخرى المرافقة أكثر من المكاتب الصغيرة، وعادةً ما تقوم المكاتب الكبيرة بتدقيق الشركات الكبيرة، والتي تتصف بالاستقرار والثبات، ولذلك يتعرض أصحاب المكاتب الصغيرة لخطر التغيير بصورة أكبر من أصحاب المكاتب الكبيرة.

٣. شهرة مكتب التدقيق: ترغب الشركات بالتعامل مع المكاتب المشهورة وذات السمعة الطيبة، وتسعى لإبقاء التعامل معها في سبيل تعزيز الثقة بالشركة وإدارتها، وهذا يؤكد بأن مكاتب التدقيق المشهورة أقل تعرضاً لخطر التغيير من المكاتب غير المشهورة، حيث تزداد قدرتها على التعامل مع العملاء، وتنجح في إختيار العملاء الثقات والجيدين.

٤. رغبة مكتب التدقيق في التخصص في قطاع معين: تقوم بعض مكاتب التدقيق بمحاولة السيطرة على قطاع معين والتخصص فيه، وتحاول الإفادة من الوفورات الاقتصادية الناجمة عن التخصص، حيث تزداد قدرتها على إنتاج الخدمات التدقيقية المتشابهة، وبتكاليف أقل، وهذا يقوي من مركزها في تحقيق الميزة التنافسية في السوق، وهذا ما حدا ببعض مكاتب التدقيق الى التخلي عن بعض العملاء في سبيل التخصص والتركيز على قطاع معين من السوق أو الصناعة.(علقم ، ١٩٩٥)

٢-٤-٨: نظرة الى قوانين تغيير المحاسب القانوني في بعض الدول المختلفة:

ويجدر بنا الاشارة الى أن القانون الانجليزي أعطى الحق للمحاسب القانوني في أن يحضر- اجتماع الهيئة العامة للمساهمين، وان يناقش قرار عزله، وأن يحدد موقفه خطياً للهيئة العامة للمساهمين وعلى نفقة الشركة. (خليفة ، ١٩٩٩)

أما في الولايات المتحدة الامريكية فعند حدوث نزاع بين الإدارة و المحاسب القانوني فإن المحاسب القانوني يقوم بإرسال خطاب يوجه الى الإدارة يوضح فيه تفاصيل الخلاف. (خليفة ، ١٩٩٩)

أما القانون المصري، فقد اعطى الحق للهيئة العامة للمساهمين في تغيير المحاسب القانوني وأوجب على من يقترح تغيير المحاسب القانوني أن يخطر الشركة برغبته في ذلك والأسباب الداعية لها، وذلك قبل انعقاد الهيئة العامة للمساهمين بعشرة أيام على الأقل، وعلى إدارة الشركة إخطار المحاسب القانوني بنص هذا الاقتراح وأسبابه، وللمحاسب القانوني الحق في مناقشة الاقتراح في مذكرة كتابية ترسل للشركة قبل انعقاد الهيئة العامة للمساهمين بثلاثة أيام على الأقل، ويتولى رئيس مجلس إدارة الشركة تلاوة مذكرة المحاسب القانوني على الهيئة العامة للمساهمين. وللمحاسب القانوني الحق في جميع الأحوال أن يتولى الرد على الاقتراح بتغييره أمام الهيئة العامة للمساهمين قبل اتخاذ قرارها بذلك.(خليفة ، ١٩٩٩)

الفصل الثالث منهجية الدراسة

- ١-٣ مجتمع الدراسة والعينة.
- ٢-٣ خصائص عينة الدراسة.
- ٣-٣ مصادر وأدوات جمع البيانات.
- ٤-٣ استبانة الدراسة.
- ٥-٣ الأساليب الإحصائية المستخدمة.
- ٦-٣ ثبات وصدق الأداة.
- ٧-٣ تحليل النتائج واختبار الفرضيات.

١-٣ مجتمع الدراسة والعينة:

يتكون مجتمع الدراسة من جميع الشركات المساهمة العامة الأردنية والتي يجب أن تقوم بتشكيل لجان تدقيق وفقاً لتعليمات هيئة الأوراق المالية الأردنية. حيث كان عددها وفقاً لسجلات وزارة الصناعة والتجارة الأردنية (٢١٥) شركة مساهمة عامة أردنية، (وزارة الصناعة والتجارة، أيار ٢٠٠٦).

وبالرجوع الى سجلات هيئة الأوراق المالية الأردنية فقد تبين للباحث ان هناك (١٧٢) شركة مساهمة عامة قامت بتشكيل لجان تدقيق. (قسم الإفصاح: هيئة الأوراق المالية الاردنية، ٢٠٠٦).

وبهذا يكون مجتمع الدراسة هو نفسه عينة الدراسة والبالغ عددها (١٧٢) شركة مساهمة عامة أردنية؛ لذا فقد استخدم الباحث أسلوب الحصر الشامل لجمع البيانات وذلك باختيار جميع أفراد المجتمع التي تشكل عينة البيانات، فقد قام الباحث بتوزيع (٣٤٤) استبانة على عينة الدراسة بحيث تم توزيع استبانتين لكل شركة على اعتبار بأنه يوجد على الأقل عضوان للجان التدقيق في الشركة المساهمة الواحدة. وقد تم توزيع الاستبانة عن طريق تسليمها إلى رئيس لجنة تدقيق أعضوا لجنة تدقيق في الشركة المساهمة، حيث تم إرجاع (٢١٣) استبانة صحيحة. وعليه فإن نسبة الاستجابة هي ٦١.٩%، وهي نسبة مقبولة تعكس تجاوب لجان التدقيق مع الباحثين والدارسين ودعمهم للعلم والمعرفة الى حد ما.

٢-٣ خصائص عينة الدراسة:

لقد تم استخراج التكرارات والنسبة المئوية لوصف إجابات العينة نحو القسم الأول من الاستبانة والمتمثلة بالبيانات التعريفية كما يلي :

١- الجنس

جدول (١)

التوزيع التكراري والنسبي لعينة الدراسة حسب متغير الجنس.

الجنس	التكرار	النسبة المئوية
ذكور	213	100%
إناث	0	0%
المجموع	213	100.0

من الجدول (١) نلاحظ أن جميع أفراد عينة الدراسة ذكور.

٢- المؤهل العلمي:

جدول (٢)

التوزيع التكراري والنسبي لأفراد عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي.

النسبة المئوية	التكرار	المؤهل العلمي
6.6%	14	دون البكالوريوس
47.9%	102	البكالوريوس
27.7%	59	دبلوم عالي
17.8%	38	ماجستير
0%	0	دكتوراة
100.0	213	المجموع

من الجدول (٢) يتضح أن ٦.٦% من أفراد عينة الدراسة مؤهلهم العلمي دون درجة البكالوريوس، وأن ٤٧.٩% من أفراد عينة الدراسة مؤهلهم العلمي البكالوريوس، وأن ٢٧.٧% من أفراد عينة الدراسة مؤهلهم العلمي الدبلوم العالي، وأن ١٧.٨% من أفراد عينة الدراسة مؤهلهم العلمي ماجستير. ولا يوجد في عينة الدراسة من أفراد مؤهلهم العلمي دكتوراة.

وهذا يدل على أن المستوى التعليمي للجان التدقيق يعد مرتفعاً، مما يعني أن عينة الدراسة تمثل الفئة المؤهلة علمياً وتكون قادرة على إجابة أسئلة الاستبانة.

٣- التخصص العلمي:

جدول (٣)

التوزيع التكراري والنسبي لأفراد عينة الدراسة حسب متغير التخصص العلمي

النسبة المئوية	التكرار	التخصص العلمي
39.9%	85	محاسبة
60.1%	128	أخرى
100.0	213	المجموع

من الجدول (٣) يتضح أن ٣٩.٩% من أفراد عينة الدراسة تخصصهم محاسبة، وأن ٦٠.١% من أفراد عينة الدراسة متخصصين في مجالات أخرى ذات علاقة بعمل لجان التدقيق منها (إدارة مالية وتسويق وإداره عامة وإدارة أعمال). وهذا يدل على أن التخصص العلمي لغالبية أفراد عينة الدراسة له علاقة مباشرة بموضوعها، مما يدل على أن أفراد عينة الدراسة لديهم الخلفية العلمية المناسبة للإجابة عن أسئلة الاستبانة.

٤- عدد سنوات الخبرة في مهمة لجان التدقيق :

جدول (٤)

التوزيع التكراري والنسبي لأفراد عينة الدراسة حسب متغير عدد سنوات الخبرة في مهمة لجان التدقيق.

النسبة المئوية	التكرار	الخبرة في مهمة لجان التدقيق
50.7%	108	٣ سنوات فما دون
38.5%	82	٤-٦ سنوات
10.8%	23	أكثر من ٦ سنوات
100.0	213	المجموع

من الجدول (٤) يتضح أن ٥٠.٧% من أفراد عينة الدراسة سنوات خبرتهم في مهمة لجان التدقيق أقل من ٣ سنوات وهذا يدل على قلة سنوات الخبرة لدى الاغلبية من لجان التدقيق في مهام لجان التدقيق في الشركات المساهمة العامة الأردنية، وأن ٣٨.٥% من أفراد عينة الدراسة تتراوح سنوات خبرتهم في مهمة لجان التدقيق من ٤-٦ سنوات، وأن ١٠.٨% من أفراد عينة الدراسة تزيد خبرتهم في مهمة لجان التدقيق على ٦ سنوات.

٣-٣ مصادر وأدوات جمع بيانات الدراسة:

اعتمد الباحث في جمع بيانات ومعلومات الدراسة على نوعين من المصادر، وهي:

(١) المصادر الثانوية:

اشتملت المصادر الثانوية على المعلومات والدراسات النظرية المتعلقة بموضوع الدراسة من كتب علمية، ودراسات سابقة، ودوريات محلية عربية وأجنبية، ومقررات، والمؤتمرات العلمية للجامعات الأردنية والجمعيات المهنية، وتعليمات وإرشادات البنك المركزي الأردني وإرشادات هيئة الأوراق المالية الأردنية، وبعض مواقع شبكة الإنترنت ذات العلاقة.

٢) المصادر الأولية:

استخدم الباحث أسلوب المسح الميداني للشركات المساهمة العامة الأردنية، للتعرف على العوامل المؤثرة في قرار اختيار وتغيير المحاسب القانوني في الشركات المساهمة العامة الأردنية من وجهة نظر لجان التدقيق، والمشاكل والمحددات التي تواجههم في تأدية مهامهم. حيث قام الباحث بإعداد استبانة الدراسة لذلك الغرض، واشتملت على كافة الجوانب التي تناولها الإطار النظري والفرضيات التي اعتمدت في الدراسة لتحقيق أهدافها.

٣-٤ استبانة الدراسة:

بعد الاطلاع على الأدبيات النظرية المتعلقة بقرار اختيار وتغيير المحاسب القانوني في الشركات المساهمة العامة الأردنية من التعليمات والإرشادات المتعلقة بهذا القرار والصادرة عن (قانون تنظيم مهنة المحاسبة القانونية لسنة ٢٠٠٣) في المادة رقم (٣٠، ٣٢، ٣٣) و(تعليمات إفصاح الشركات المصدرة والمعايير المحاسبية ومعايير التدقيق لسنة ٢٠٠٤) في المادة (١٥)، قام الباحث بإعداد استبانة الدراسة لجمع المعلومات اللازمة لتحقيق أغراض الدراسة والتعرف على آراء لجان التدقيق حول الدور الذي يؤديه عند اختيار وتغيير المحاسب القانوني.

حيث تكونت هذه الاستبانة من قسمين. يحتوي القسم الأول على بيانات تعريفية عن لجان التدقيق، تتعلق ببيانات عن المؤهل والتخصص العلمي، وسنوات الخبرة في مجال مهمة لجان التدقيق.

أما القسم الثاني من الاستبانة فقد احتوى على (٣٥) فقرة مقسمة على النحو الآتي:

الجزء الأول: من الفقرات (١-١٥) والمتعلقة بالعوامل لقرار اختيار أو تغيير المحاسب القانوني بحيث تم التركيز فيها على استطلاع آراء لجان التدقيق حول الدور الذي يقومون به للتأكد من مدى خبرة المحاسب القانوني السابقة في أعمال التدقيق والكفاءة العلمية والمهنية لكل من المحاسب القانوني وشريك مكتب التدقيق.

أما الجزء الثاني من الفقرات (١٦-٣٤) فقد ركزت على العوامل لقرار اختيار أو تغيير المحاسب القانوني والتي تناولت آراء لجان التدقيق حول الدور الذي يقومون به للتأكد من أتعاب عملية التدقيق وتقرير المدقق المتحفظ وارتباط مكتب التدقيق بمكتب تدقيق عالمي والعلاقات الشخصية لمديري مكاتب التدقيق مع لجان التدقيق وعملية تغيير لجان التدقيق، ومن خلال آرائهم وتوجهاتهم سوف يتم التعرف على قدرتهم في القيام بهذا الدور.

أما الجزء الثالث في السؤال (٣٥) سؤال مفتوح فقد اعطيت الحرية الكاملة لأعضاء لجان التدقيق بوضع الملاحظات الهامة التي يجدونها مناسبة والتي لم يتم ذكرها بأسئلة الإستبانة.

٣-٥ الأساليب الإحصائية المستخدمة:

تم استخدام المنهج الوصفي والمنهج التحليلي الاستدلالي في هذه الدراسة.

حيث تمثل المنهج الوصفي باستخدام مقاييس النزعة المركزية والمتمثلة بالوسط الحسابي والانحرافات المعيارية .

- الوسط الحسابي : (Arithmetic Mean)

تم استخدام الوسط الحسابي لإجابات مفردات كل فئة من فئتي الدراسة كمؤشر لتحديد الأهمية النسبية لكل بند من بنود الاختيار أو التغيير المطروحة في استبانة الدراسة (المحاسبين القانونيين و لجان التدقيق في الشركات المساهمة العامة)، وبناءً على ذلك تم تصنيف عوامل التغيير التي شملتها الاستبانة حسب أهميتها وتأثيرها وفقاً لمتوسطاتها الحسابية وحسب التالي:

- أكثر من (٣) عامل هام ومؤثر في قرار اختيار وتغيير المحاسب القانوني.

- ثلاثة فأقل عامل غير مهم وغير مؤثر. (الخطيب، ١٩٩٤)

- الإنحراف المعياري: (Standard Deviation)

استخدم الانحراف المعياري لقياس وبيان مدى تشتت الإجابات حول بنود الاستبانة المختلفة حول عوامل التغيير، وكلما قل الإنحراف المعياري كلما كان ذلك أفضل، حيث يشير ذلك الى أن تشتت الإجابات عن وسطها الحسابي قليل والعكس صحيح. (الخطيب، ١٩٩٤)

أما المنهج التحليلي الاستدلالي:

- اختبار (ت) الاحصائي: (One Sample t-Test)

وذلك لاختبار فرضيات الدراسة وقياس الاختلاف أو التشابه القائم بين إجابات فئة الدراسة حول أهمية كل عامل من عوامل الاختيار أو التغيير الواردة في إستبانة الدراسة. ولقد اختير هذا الاختبار لكونه أحد الطرق الاحصائية التي تلائم طبيعة هذه الدراسات. (الخطيب، ١٩٩٤)

٦-٣ ثبات وصدق الأداة:

لقد تم استخدام اختبار (ألفا كرونباخ) (Cronbach's Alpha) لإختبار ثبات أداة القياس حيث يستخدم لفحص واختبار درجة مصداقية إجابات عينة الدراسة عن أسئلة الاستبانة، أي بمعنى أنه عند قيام باحث آخر بالدراسة نفسها سوف يتوصل إلى النتائج نفسها. ويفسر معامل (الفا) على أنه معامل الارتباط بين ردود المستجيبين على أسئلة الاستبانة الموجهة لهم ويتراوح بين (صفر-١)، ولهذا تكون مصداقية المقياس جيدة إذا كانت قيمة (الفا) (٦٠%) فأكثر.

فقد تم تطبيق هذا المفهوم من خلال توزيع الاستبانة على عدد من أفراد العينة في تواريخ مختلفة وقد وجدت النتائج مطابقة تقريباً. حيث بلغ معامل الثبات (ألفا كرونباخ) لقياس دقة وثبات الاستبانة (٧٣.٣%) وهي نسبة ممتازة كونها أعلى من النسبة المقبولة (٦٠%) مما يدل على مستوى عالٍ من ثبات أداة القياس، لذلك يمكن الاعتماد على إجابات أفراد العينة في الوصول إلى النتائج والتوصيات المتعلقة بالدراسة. كما تم استخراج قيمة (الفا) لكل متغير من متغيرات الدراسة حيث كانت أكثر من ٦٠% وبما يعكس ثبات للقياس وكما هو موضح في الجدول أدناه:

جدول (٥)

النسب المئوية لمعامل ألفا كرونباخ لفرضيات الدراسة

الفرضية	نسبة معامل (الفا)
الأولى	%74
الثانية	%83.6
الثالثة	%79.3
الرابعة	%77.8
الخامسة	%69.3
السادسة	%68
السابعة	%61.3

أما مصداقية الاستبانة فقد تم اختبارها من خلال عرضها على عدد من الأكاديميين في الجامعات الأردنية، إضافة إلى عدد من المختصين في هذا المجال حيث كانت الردود لهم ايجابية، ومحتوى الاستبانة مناسب لاختبار

فرضيات الدراسة .

٧-٣ تحليل النتائج واختبار الفرضيات.

قام الباحث باستخدام أسلوب التحليل الإحصائي "ت" (One Sample-t Test) لاختبار فرضيات الدراسة وتم اعتماد مقياس (ليكرت) (Five Point Likert Scale) متعدد الأهمية من خمس درجات، وتم اعطاء كل درجة أهمية خاصة عند تحليلها حسب التالي:

(موافق بشدة) أخذت رقم ٥، (موافق) أخذت رقم ٤، (محايد) أخذت رقم ٣، (غيرموافق) أخذت رقم ٢، (غيرموافق بشدة) أخذت رقم ١. إضافة إلى أنه تم الاعتماد في رفض الفرضيات أو قبولها على أساس $H_0: M \leq 3$ أو $H_a: M > 3$

(H0 : الفرضية العدمية، Ha : الفرضية البديلة) حيث إن العدد (٣) هو عبارة عن حاصل قسمة (١٥) مجموع درجات الأهمية على عددها (٥) والذي يمثل متوسط مجتمع الدراسة الافتراضي (متوسط أداة القياس).

الفرضية الأولى :

Ho: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين خبرة المدقق السابقة في أعمال التدقيق وبين اختيار وتغيير المحاسب القانوني في الشركات المساهمة العامة الأردنية.

Ha: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين خبرة المدقق السابقة في أعمال التدقيق وبين اختيار وتغيير المحاسب القانوني في الشركات المساهمة العامة الأردنية.

من خلال تحليل إجابات لجان التدقيق للفقرات من (١-٦) التي تغطي الفرضية الأولى، يوضح الجدول (٦) نتائج التحليل ويمثل المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل فقرة من الفقرات السابقة.

جدول (٦)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات (١-٦).

الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	العبرة
0.98	4.0657	١. تقوم لجنة التدقيق بالتأكد من خبرة المحاسب القانوني السابقة في أعمال التدقيق.

1.10	3.6103	٢. تقوم لجنة التدقيق بالتأكد من التزام المحاسب القانوني بمتابعة تطوير تأهيله ومواكبة التطورات التي قد تطرأ على المهنة من خلال الدورات التدريبية.
1.30	3.1878	٣. تقوم لجنة التدقيق بالتأكد من ان المحاسب القانوني قد مارس مهنة التدقيق بشكل متفرغ لمدة ٥ سنوات على الأقل.
1.17	3.6103	٤. تقوم لجنة التدقيق بالتأكد من عدد الزيارات الميدانية التي يقوم بها المحاسب القانوني الى الشركة.
1.10	3.8545	٥. تقوم لجنة التدقيق بالتأكد من وجود دافع لدى المحاسب القانوني لإكتشاف التصرفات غير القانونية للإدارة والإبلاغ عنها.
0.91	4.1174	٦. تقوم لجنة التدقيق بالتأكد ومراجعة نطاق وخطة التدقيق السنوية مع المحاسب القانوني.
0.72	3.741	الفقرات مجتمعه للفرضية الأولى

نلاحظ من الجدول رقم (٦) أن إتجاهات العينة إيجابية نحو الفقرات أعلاه، وذلك لأن متوسطاتها الحسابية أعلى من متوسط أداة القياس (٣)، وقد تبين أن الفقرة رقم (٦) هي أعلى الفقرات ذات التوجه الإيجابي من قبل أفراد العينة والفقرة (٣) أقل الفقرات ذات التوجه الإيجابي من قبل أفراد العينة .
وللإجابة عن هذه الفرضية تم إجراء اختبار " ت " لفقرات الاستبانة من (١-٦) التي تغطي الفرضية الأولى.
والجدول (٧) يوضح نتائج اختبار " ت " .

جدول (٧)

نتائج اختبار "ت" للفقرات (١-٦) لاختبار الفرضية الأولى.

نتيجة الفرضية العدمية	SIG - ت	"ت" الجدولية	"ت" المحسوبة	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي
رفض	0.000	1.96	14.941	0.72	3.741

نجد من مطالعتنا لنتائج الحاسوب في الجدول رقم (٧) أن قيمة الوسط الحسابي البالغة (٣.٧٤١) بإنحراف معياري (٠.٧٢) أعلى من متوسط أداة القياس (٣) مما يدل على الإتجاهات الإيجابية لآراء العينة حول فقرات الفرضية الأولى. ولإختبار الدلالة الإحصائية للفرق بين الوسط الحسابي ومتوسط أداة القياس فقد تم إستخدام إختبار "ت" One Sample T-Test حيث تبين أن قيمة ("ت" المحسوبة = ١٤.٩٤١) أكبر من قيمتها الجدولية (١.٩٦)، وبما أن قاعدة القرار هي: تقبل الفرضية العدمية (Ho) إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من القيمة الجدولية، وترفض الفرضية العدمية (Ho) إذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية، فإن الفرضية العدمية الأولى تعتبر مرفوضة حول الخبرة السابقة بأعمال التدقيق، حيث دلت نتائج توجهات آراء لجان التدقيق إيجابية نحو وجود علاقة بين خبرة المدقق السابقة في اعمال التدقيق وبين اختيار وتغيير المحاسب القانوني. وبالتالي فإننا نرفض الفرضية العدمية Ho ونقبل الفرضية البديلة Ha، وهذا يعني انه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين خبرة المدقق السابقة في اعمال التدقيق وبين إختيار وتغيير المحاسب القانوني في الشركات المساهمة العامة الأردنية من وجهة نظر لجان التدقيق .

الفرضية الثانية :

Ho: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الكفاءة العلمية والمهنية لكل من شريك ومدير ومدققي مكتب التدقيق وبين اختيار وتغيير المحاسب القانوني في الشركات المساهمة العامة الأردنية.
 Ha: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الكفاءة العلمية والمهنية لكل من شريك ومدير ومدققي مكتب التدقيق وبين إختيار وتغيير المحاسب القانوني في الشركات المساهمة العامة الأردنية.
 من خلال تحليل إجابات لجان التدقيق للفقرات من (٧-١٠) التي تغطي الفرضية الثانية، يوضح الجدول (٨) نتائج التحليل ويمثل المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل فقرة من الفقرات السابقة.

جدول (٨)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات (٧-١٠).

الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	العبارة
0.92	4.2958	٧. تقوم لجنة التدقيق بالتأكد من التأهيل العلمي للمحاسب القانوني.

0.99	4.1737	٨. تقوم لجنة التدقيق بالتأكد من التأهيل المهني للمحاسب القانوني.
1.20	3.8873	٩. تقوم لجنة التدقيق بالتأكد من التأهيل العلمي لشريك مكتب التدقيق.
1.34	3.6385	١٠. تقوم لجنة التدقيق بالتأكد من التأهيل المهني لشريك مكتب التدقيق.
0.87	4.076	الفقرات مجتمعه للفرضية الثانية

نلاحظ من الجدول رقم (٨) أن إتجاهات العينة إيجابية نحو الفقرات أعلاه، وذلك لأن متوسطاتها الحسابية أعلى من متوسط أداة القياس (٣)، وقد لوحظ أن الفقرة رقم (٧) هي أعلى الفقرات ذات التوجه الإيجابي من قبل أفراد العينة والفقرة (١٠) أقل الفقرات ذات التوجه الإيجابي من قبل أفراد العينة . وللإجابة عن هذه الفرضية تم إجراء اختبار " ت " لفقرات الاستبانة من (٧-١٠) التي تغطي الفرضية الثانية. والجدول (٩) يوضح نتائج اختبار " ت " .

جدول (٩)

نتائج اختبار "ت" للفقرات (٧-١٠) لاختبار الفرضية الثانية.

نتيجة الفرضية العدمية	SIG - ت	"ت" الجدولية	"ت" المحسوبة	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي
رفض	0.000	1.96	18.035	0.87	4.076

نجد من مطالعتنا لنتائج الحاسوب في الجدول رقم (٩) أن قيمة الوسط الحسابي البالغة (٤.٠٧٦) بإنحراف معياري (٠.٨٧) أعلى من متوسط أداة القياس (٣) مما يدل على الإتجاهات إيجابية لآراء العينة حول فقرات الفرضية الثانية. وباستخدام اختبار "ت" One Sample T-Test

لإختبار الدلالة الإحصائية للفرق بين الوسط الحسابي ومتوسط أداة القياس فقد تبين أن قيمة ("ت" المحسوبة = 18.035) أكبر من قيمتها الجدولية (1.96)، وحسب قاعدة القرار، فإن الفرضية العدمية الثانية تعتبر مرفوضة حول الكفاءة العلمية والمهنية ، دل ذلك على أن نتائج توجهات آراء لجان التدقيق إيجابية نحو وجود علاقة بين الكفاءة العلمية والمهنية في أعمال التدقيق وبين اختيار وتغيير المحاسب القانوني. وبالتالي فإننا نرفض الفرضية العدمية Ho ونقبل الفرضية البديلة Ha، وهذا يعني وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الكفاءة العلمية والمهنية لكل من شريك ومدير ومدققي مكتب التدقيق وبين اختيار وتغيير المحاسب القانوني في الشركات المساهمة العامة الأردنية من وجهة نظر لجان التدقيق .

الفرضية الثالثة :

Ho: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين اتعاب عملية التدقيق وبين اختيار وتغيير المحاسب القانوني في الشركات المساهمة العامة الأردنية.

Ha: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين اتعاب عملية التدقيق وبين إختيار وتغيير المحاسب القانوني في الشركات المساهمة العامة الأردنية.

من خلال تحليل إجابات لجان التدقيق للفقرات من (11-13) التي تغطي الفرضية الثالثة، يوضح الجدول (10) نتائج التحليل ويمثل المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل فقرة من الفقرات السابقة.

جدول (10)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات (11-13).

الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	العبارة
1.05	3.8592	11. تقوم لجنة التدقيق بمراجعة اجور المحاسب القانوني السنوية.
1.15	3.6432	12. تقوم لجنة التدقيق بمراجعة اجور المحاسب القانوني مقارنة مع المدققين الآخرين.
1.04	3.6385	13. تقوم لجنة التدقيق بمراجعة ارتباط اتعاب المحاسب القانوني بعدد ساعات التدقيق المنفذة.
0.91	3.714	الفقرات مجتمعه للفرضية الثالثة

نلاحظ من الجدول رقم (١٠) أن إتجاهات العينة إيجابية نحو الفقرات أعلاه، وذلك لأن متوسطاتها الحسابية أعلى من متوسط أداة القياس (٣)، كما أن الفقرة رقم (١١) هي أعلى الفقرات ذات التوجه الإيجابي من قبل أفراد العينة والفقرة (١٣) أقل الفقرات ذات التوجه الإيجابي من قبل أفراد العينة .
وللإجابة عن هذه الفرضية تم إجراء اختبار " ت " لفقرات الاستبانة من (١١-١٣) التي تغطي الفرضية الثالثة.
والجدول (١١) يوضح نتائج اختبار " ت " .

جدول (١١)

نتائج اختبار "ت" للفقرات (١١-١٣) لاختبار الفرضية الثالثة.

نتيجة الفرضية العدمية	SIG - ت	"ت" الجدولية	"ت" المحسوبة	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي
رفض	0.000	1.96	11.403	0.91	3.714

نجد من مطالعتنا لنتائج الحاسوب في الجدول رقم (١١) أن قيمة الوسط الحسابي البالغة (٣.٧١٤) بإنحراف معياري (٠.٩١) أعلى من متوسط أداة القياس (٣) مما يدل على الاتجاهات الإيجابية لآراء العينة حول فقرات الفرضية الثالثة. وباستخدام اختبار "ت" One Sample T-Test لإختبار الدلالة الإحصائية للفرق بين الوسط الحسابي ومتوسط أداة القياس فقد تبين أن قيمة ("ت" المحسوبة = ١١.٤٠٣) أكبر من قيمتها الجدولية (١.٩٦)، وحسب قاعدة القرار، فإن الفرضية العدمية الثالثة تعتبر مرفوضة أيضاً بالنسبة إلى أتعاب عملية التدقيق وذلك يدل على أن نتائج توجهات آراء لجان التدقيق إيجابية نحو وجود علاقة بين أتعاب عملية التدقيق وبين اختيار وتغيير المحاسب القانوني. والتي تعد من المحددات الهامة التي تؤثر في قدرة المحاسب القانوني وتشكل ضعفاً للقيام بدوره في مجال عملية التدقيق.
وبالتالي فإننا نرفض الفرضية العدمية Ho ونقبل الفرضية البديلة Ha، وهذا يعني انه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أتعاب عملية التدقيق وبين إختيار وتغيير المحاسب القانوني في الشركات المساهمة العامة الأردنية من وجهة نظر لجان التدقيق.

الفرضية الرابعة :

Ho: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تقرير المدقق المتحفظ وبين إختيار وتغيير المحاسب القانوني في الشركات المساهمة العامة الأردنية.

Ha: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تقرير المدقق المتحفظ وبين إختيار وتغيير المحاسب القانوني في الشركات المساهمة العامة الأردنية.

من خلال تحليل إجابات لجان التدقيق للفقرات من (١٤-٢٣) التي تغطي الفرضية الرابعة، يوضح الجدول (١٢) نتائج التحليل ويمثل المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل فقرة من الفقرات السابقة.

جدول (١٢)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات (١٤-٢٣).

الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	العبرة
1.11	3.7089	١٤. تقوم لجنة التدقيق بالتأكد من عدم اعاقه ادارة الشركة لإجراءات التدقيق من خلال عدم مساعدة المحاسب القانوني في الحصول على المصادقات أو الشهادات من الغير وكذلك عدم السماح له بحضور الجرد أو زيارة الفروع.
1.10	3.5681	١٥. تقوم لجنة التدقيق بالتأكد من كفاية نظام الرقابة الداخلية.
0.65	4.2723	١٦.تقوم لجنة التدقيق بالتأكد من اعداد القوائم المالية بما يتفق ومبادئ المحاسبة المتعارف عليها.
0.98	3.9155	١٧. تقوم لجنة التدقيق بعقد اجتماعات منفصلة مع المحاسب القانوني دون وجود الإدارة لمعرفة نزاهة هذه الإدارة.
1.12	3.5822	١٨. تقوم لجنة التدقيق بمناقشة المحاسب القانوني حول العوامل التي قد تضعف من استقلاليته.
1.10	3.7746	١٩.تقوم لجنة التدقيق بتشجيع وتسهيل عملية وصول واتصال المدققين الى أعضائها بشكل مباشر.

0.70	4.2535	٢٠. تستلم لجنة التدقيق من الإدارة توضيحاً خطياً حول الأسباب المؤدية الى الإختلاف في التقارير المالية من سنة الى اخرى في حال وجودها.
0.88	4.2394	٢١. تقوم لجنة التدقيق بمناقشة المحاسب القانوني حول أية قضايا هامة قد تظهر مثل الدعاوى القانونية.
0.90	4.2676	٢٢. تقوم لجنة التدقيق بمراجعة نتائج التدقيق على المحاسب القانوني.
1.33	3.4695	٢٣. تقوم لجنة التدقيق بالتأكد من كون المحاسب القانوني قد دقق سابقاً نفس الشركة.
0.58	3.905	الفقرات مجتمعه للفرضية الرابعة

نلاحظ من الجدول رقم (١٢) أن إتجاهات العينة إيجابية نحو الفقرات أعلاه، وذلك لأن متوسطاتها الحسابية أعلى من متوسط أداة القياس (٣)، وقد تبين أن الفقرة رقم (١٦) هي أعلى الفقرات ذات التوجه الإيجابي من قبل أفراد العينة والفقرة (٢٣) أقل الفقرات ذات التوجه الإيجابي من قبل أفراد العينة. وللإجابة عن هذه الفرضية تم إجراء اختبار " ت " لفقرات الاستبانة من (١٤-٢٣) التي تغطي الفرضية الرابعة. والجدول (١٣) يوضح نتائج اختبار " ت ".

جدول (١٣)

نتائج اختبار "ت" للفقرات (١٤-٢٣) لاختبار الفرضية الرابعة.

نتيجة الفرضية العدمية	SIG - ت	"ت" الجدولية	"ت" المحسوبة	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي
رفض	0.000	1.96	22.617	0.58	3.905

نجد من مطالعتنا لنتائج الحاسوب في الجدول رقم (١٣) أن قيمة الوسط الحسابي البالغة (٣.٩٠٥)

بانحراف معياري (٠.٥٨) أعلى من متوسط أداة القياس (٣)

مما يدل على الإتجاهات الإيجابية لآراء العينة حول فقرات الفرضية الرابعة. وباستخدام إختبار "ت" One Sample T-Test لإختبار الدلالة الإحصائية للفرق بين الوسط الحسابي ومتوسط أداة القياس فقد تبين أن قيمة ("ت" المحسوبة = 22.617) أكبر من قيمتها الجدولية (1.96)، وحسب قاعدة القرار، فإن الفرضية العدمية الرابعة تعتبر مرفوضة حول تأثير تقرير المحاسب القانوني المتحفظ ، دل ذلك على ان نتائج توجهات آراء لجان التدقيق إيجابية نحو وجود علاقة بين التقرير المتحفظ وبين إختيار وتغيير المحاسب القانوني. وبالتالي فإننا نرفض الفرضية العدمية Ho ونقبل الفرضية البديلة Ha، وهذا يعني علاقة ذات دلالة إحصائية بين تقرير المدقق المتحفظ وبين إختيار وتغيير المحاسب القانوني في الشركات المساهمة العامة الأردنية من وجهة نظر لجان التدقيق .

الفرضية الخامسة :

Ho: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين ارتباط مكتب التدقيق بمكتب تدقيق عالمي وبين إختيار وتغيير المحاسب القانوني في الشركات المساهمة العامة الأردنية.

Ha: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين ارتباط مكتب التدقيق بمكتب تدقيق عالمي وبين إختيار وتغيير المحاسب القانوني في الشركات المساهمة العامة الأردنية من خلال تحليل إجابات لجان التدقيق للفقرات من (24-28) التي تغطي الفرضية الخامسة، يوضح الجدول (14) نتائج التحليل ويمثل المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل فقرة من الفقرات السابقة.

جدول (14)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات (24-28).

الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	العبارة
1.31	3.4742	24. تقوم لجنة التدقيق بتفضيل ارتباط مكتب التدقيق بمكتب تدقيق عالمي عنه محلياً في إختيار المحاسب القانوني.
1.25	3.3803	25. تقوم لجنة التدقيق بالتأكد من وجود فروع متعددة لمكتب التدقيق.

1.43	3.7042	٢٦. تقوم لجنة التدقيق بتقليد الشركات المنافسة بإختيار نفس مكتب التدقيق لتدقيق سجلاتهم.
1.29	3.9249	٢٧. تقوم لجنة التدقيق بإختيار مكتب التدقيق نتيجة (للسمعه) دون أي درايه عنه.
0.94	3.9812	٢٨. تقوم لجنة التدقيق بالتأكد من عدد المدققين ومساعدتهم.
0.84	3.693	الفقرات مجتمعه للفرضية الخامسة

نلاحظ من الجدول رقم (١٤) أن إتجاهات العينة إيجابية نحو الفقرات أعلاه، وذلك لأن متوسطاتها الحسابية أعلى من متوسط أداة القياس (٣)، وقد تبين أن الفقرة رقم (٢٨) هي أعلى الفقرات ذات التوجه الإيجابي من قبل أفراد العينة والفقرة (٢٥) أقل الفقرات ذات التوجه الإيجابي من قبل أفراد العينة • وللإجابة على هذه الفرضية تم إجراء اختبار " ت " لفقرات الاستبانة من (٢٤-٢٨) التي تغطي الفرضية الخامسة. والجدول (١٥) يوضح نتائج اختبار " ت ".

جدول (١٥)

نتائج اختبار "ت" للفقرات (٢٤-٢٨) لاختبار الفرضية الخامسة.

نتيجة الفرضية العدمية	SIG - ت	"ت" الجدولية	"ت" المحسوبة	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي
رفض	0.000	1.96	11.993	0.84	3.693

نجد من مطالعتنا لنتائج الحاسوب في الجدول رقم (١٥) أن قيمة الوسط الحسابي البالغة (٣.٦٩٣) بإنحراف معياري (٠.٨٤) أعلى من متوسط أداة القياس (٣) مما يدل على الإتجاهات الإيجابية لآراء العينة حول فقرات الفرضية الخامسة. وباستخدام إختبار "ت" One Sample T-Test لإختبار الدلالة الإحصائية للفرق بين الوسط الحسابي ومتوسط أداة القياس فقد تبين أن قيمة ("ت" المحسوبة = ١١.٩٩٣) أكبر من قيمتها الجدولية (١.٩٦)،

وحسب قاعدة القرار، فإن الفرضية العدمية الخامسة تعتبر مرفوضة حول ارتباط مكتب التدقيق بمكتب تدقيق عالمي وأثره على اختيار وتغيير المحاسب القانوني. وذلك يدل على أن نتائج توجهات آراء لجان التدقيق إيجابية نحو وجود علاقة بين ارتباط مكتب التدقيق بمكتب تدقيق عالمي وبين إختيار وتغيير المحاسب القانوني. وبالتالي فإننا نرفض الفرضية العدمية H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_a ، وهذا يعني انه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين ارتباط مكتب التدقيق بمكتب تدقيق عالمي وبين إختيار وتغيير المحاسب القانوني في الشركات المساهمة العامة الأردنية من وجهة نظر لجان التدقيق.

الفرضية السادسة :

H_0 : لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين العلاقات الشخصية لمديري مكاتب التدقيق مع لجان التدقيق وبين إختيار وتغيير المحاسب القانوني في الشركات المساهمة العامة الأردنية.

H_a : توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين العلاقات الشخصية لمديري مكاتب التدقيق مع لجان التدقيق وبين إختيار وتغيير المحاسب القانوني في الشركات المساهمة العامة الأردنية.

من خلال تحليل إجابات لجان التدقيق للفقرات من (٢٩-٣٢) التي تغطي الفرضية السادسة، يوضح الجدول (١٦) نتائج التحليل ويمثل المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل فقرة من الفقرات السابقة.

جدول (١٦)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات (٢٩-٣٢).

الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	العبرة
1.21	3.5869	٢٩.تقوم لجنة التدقيق بالتأكد من العلاقات الشخصية بين مديري مكاتب التدقيق وأي عضو من أعضاء لجنة التدقيق.
1.30	3.3803	٣٠.تقوم لجنة التدقيق بالتأكد من العلاقات الشخصية بين مديري مكاتب التدقيق والإدارة.
1.23	3.3052	٣١.تقوم لجنة التدقيق بالتأكد من العلاقات الشخصية بين مديري مكاتب التدقيق واعضاء ادارة الشركة التنفيذيين.
1.32	2.6620	٣٢.تقوم لجنة التدقيق بالإفراط بإعطاء الثقة الزائدة (العمياء) للإدارة.
0.90	3.234	الفقرات مجتمعة للفرضية السادسة

نلاحظ من الجدول رقم (١٦) أن اتجاهات العينة إيجابية نحو الفقرات أعلاه، وذلك لأن أغلب متوسطاتها الحسابية أعلى من متوسط أداة القياس (٣)، وقد تبين أن الفقرة رقم (٢٩) هي أعلى الفقرات ذات التوجه الإيجابي من قبل أفراد العينة. كما نلاحظ أن اتجاهات العينة سلبية نحو الفقرة (٣٢) وذلك لأن متوسطها الحسابي (٢.٦٦٢) أقل من متوسط أداة القياس (٣) بينما اتجاهات العينة ايجابية نحو باقي الفقرات. وللإجابة عن هذه الفرضية تم إجراء اختبار "ت" لفقرات الاستبانة من (٣٤-٣٧) التي تغطي الفرضية السادسة. والجدول (١٧) يوضح نتائج اختبار "ت".

جدول (١٧)

نتائج اختبار "ت" للفقرات (٢٩-٣٢) لاختبار الفرضية السادسة.

الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	"ت" المحسوبة	"ت" الجدولية	SIG - ت	نتيجة الفرضية العدمية
3.234	0.90	3.766	1.977	0.000	رفض

نجد من مطالعتنا لنتائج الحاسوب في الجدول رقم (١٧) أن قيمة الوسط الحسابي البالغة (٣.٢٣٤) بإنحراف معياري (٠.٩٠) أعلى من متوسط أداة القياس (٣) مما يدل على الإتجاهات الإيجابية لآراء العينة حول فقرات الفرضية السادسة. وباستخدام اختبار "ت" One Sample T-Test لإختبار الدلالة الإحصائية للفرق بين الوسط الحسابي ومتوسط أداة القياس فقد تبين أن قيمة ("ت" المحسوبة = ٣.٧٦٦) أكبر من قيمتها الجدولية (١.٩٧٧)، وحسب قاعدة القرار، فإن الفرضية العدمية السادسة تعتبر مرفوضة حول العلاقات الشخصية، وذلك يدل على أن نتائج توجهات آراء لجان التدقيق إيجابية نحو تأثير العلاقات الشخصية لمديري مكاتب التدقيق مع لجان التدقيق وبين إختيار وتغيير المحاسب القانوني.

وبالتالي فإننا نرفض الفرضية العدمية Ho ونقبل الفرضية البديلة Ha، وهذا يعني انه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين العلاقات الشخصية لمديري مكاتب التدقيق مع لجان التدقيق وبين إختيار وتغيير المحاسب القانوني في الشركات المساهمة العامة الأردنية من وجهة نظر لجان التدقيق.
الفرضية السابعة :

Ho: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تغيير أعضاء لجنة التدقيق وبين إختيار وتغيير المحاسب القانوني في الشركات المساهمة العامة الأردنية.

Ha: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تغيير أعضاء لجنة التدقيق وبين إختيار وتغيير المحاسب القانوني في الشركات المساهمة العامة الأردنية.

من خلال تحليل إجابات لجان التدقيق للفقرات من (٣٤,٣٣) التي تغطي الفرضية السابعة، يوضح الجدول (١٨) نتائج التحليل ويمثل المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل فقرة من الفقرات السابقة.

جدول (١٨)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات (٣٤,٣٣)

الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	العبرة
1.37	3.6197	٣٣. يؤدي التغيير المستمر لرؤساء لجان التدقيق الى تغيير أو اختيار المحاسب القانوني.
1.30	3.4272	٣٤. يؤدي التغيير المستمر لأعضاء لجان التدقيق الى تغيير أو اختيار المحاسب القانوني.
1.13	3.523	الفقرات مجتمعه للفرضية السابعة

نلاحظ من الجدول رقم (١٨) أن إتجاهات العينة إيجابية نحو الفقرات أعلاه، وذلك لأن متوسطاتها الحسابية أعلى من متوسط أداة القياس (٣)، حيث تبين أن الفقرة رقم (٣٣) تعد أعلى من الفقرة (٣٤) من حيث التوجه الإيجابي من قبل أفراد العينة.

وللإجابة عن هذه الفرضية تم إجراء اختبار " ت " لفقرات الاستبانة (٣٩,٣٨) التي تغطي الفرضية السابعة. والجدول (٢١) يوضح نتائج اختبار " ت ".

جدول (١٩)

نتائج اختبار "ت" للفقرات (٣٤,٣٣) لاختبار الفرضية السابعة.

الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	"ت" المحسوبة	"ت" الجدولية	SIG - ت	نتيجة الفرضية العدمية
1.13	3.523	6.746	1.96	0.019	رفض

نجد من مطالعتنا لنتائج الحاسوب في الجدول رقم (١٩) أن قيمة الوسط الحسابي البالغة (٣.٥٢٣) بإنحراف معياري (١.١٣) أعلى من متوسط أداة القياس (٣) مما يدل على الإتجاهات الإيجابية لآراء العينة حول فقرات الفرضية السابعة. وباستخدام إختبار "ت" One Sample T-Test لإختبار الدلالة الإحصائية للفرق بين الوسط الحسابي ومتوسط أداة القياس فقد تبين أن قيمة ("ت" المحسوبة = ٦.٧٤٦) أكبر من قيمتها الجدولية (١.٩٦)، وحسب قاعدة القرار، فإن الفرضية العدمية السابعة تعتبر مرفوضة حول تأثير تغيير أعضاء لجان التدقيق، وذلك يدل على أن نتائج توجهات آراء لجان التدقيق إيجابية نحو وجود علاقة بين تغيير أعضاء لجان التدقيق وبين إختيار وتغيير المحاسب القانوني.

وبالتالي فإننا نرفض الفرضية العدمية H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_a ، وهذا يعني انه توجد توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تغيير اعضاء لجنة التدقيق وبين إختيار وتغيير المحاسب القانوني في الشركات المساهمة العامة الأردنية من وجهة نظر لجان التدقيق.

الفصل الرابع

النتائج والتوصيات

٤-١ النتائج:

بعد تحليل نتائج بيانات عينة الدراسة وإختبار فرضيات الدراسة، يمكن أن نلخص نتائج الدراسة على النحو التالي:

١. تبين من عرض نتائج الدراسة أن لجان التدقيق تتمتع بدور فاعل في الشركات المساهمة العامة الأردنية عند القيام باختيار أو تغيير المحاسب القانوني، وهذا يعني أن لجان التدقيق تقوم بتنفيذ المهام المطلوبة أو المتوقعة منها من قبل مجلس الإدارة بما يخص إختيار أو تغيير المحاسب القانوني. إن هذه النتيجة تعتبر نتيجة منطقية بناءً على إجابات أعضاء لجان التدقيق في الشركات المساهمة العامة الأردنية، ولكنها لا تتوافق مع ما توصلت إليه الدراسات السابقة حيث توصلت دراسة (الفرح، ٢٠٠١) الى أن لجان التدقيق تقوم ببعض المهام بما يخص التدقيق الخارجي ولا تقوم بالبعض الآخر.
٢. كما اتفقت لجان التدقيق في الشركات المساهمة العامة الأردنية على أن الخبرة الطويلة في مجال التدقيق لدى مكاتب التدقيق ليست من الأمور الهامة لاختيار أو تغيير المحاسب القانوني بل يتم التركيز في الغالب على تأهيل المحاسب القانوني العلمي ومتابعة تطوير تأهيله ومواكبة التطورات العلمية الجديدة.
٣. كما اتفقت لجان التدقيق في الشركات المساهمة العامة الأردنية على أن مراجعة لجان التدقيق لأجور المحاسب القانوني السنوية من العوامل المؤثرة في قرار الاختيار أو التغيير للمحاسب القانوني.
٤. تعتبر الصلاحيات المعطاه للجنة التدقيق والتي تتمثل في (قدرة اللجنة على تشجيع وتسهيل عملية وصول واتصال المحاسبين القانونيين معهم، ومقدرة اللجنة على عقد اجتماعات منفصلة مع المحاسب القانوني دون وجود الإدارة) من العوامل المؤثرة في قرار إختيار أو تغيير المحاسب القانوني في الشركات المساهمة العامة الأردنية وهي نتيجة منطقية وتتفق مع الأدب النظري.
٥. كذلك بينت الدراسة وجود استقلالية لدى المحاسبين القانونيين تمكنهم من التدقيق الامثل للشركات المساهمة العامة الأردنية وتحقيق العدالة والحماية للمستثمرين، وهذه الاستقلالية ناتجة عن استقلالية لجان التدقيق (كونهم من اعضاء مجلس الادارة غير التنفيذيين).

٦. كما أكدت الدراسة أن مكاتب التدقيق ذات الارتباط بمكتب تدقيق عالمي من العوامل المساعدة لاختيار المحاسب القانوني، وهي ما تتلاءم مع ما توصلت اليه دراسة (Citron,2000) الى أن المستثمرين في الشركات المساهمة في اليونان تطلب من لجان التدقيق اختيار المحاسب القانوني من (Big Six) لما لها من دور في تزويد الشركات بالمصدقية والكفاءة المهنية.
٧. تعتبر مكاتب التدقيق ذات السمعة الجيدة من العوامل المساعدة لاختيار أو تغيير المحاسب القانوني في الشركات المساهمة العامة الأردنية.
٨. تعتبر العلاقات الشخصية ما بين مديري مكاتب التدقيق وبين رؤساء وأعضاء لجان التدقيق من العوامل المؤثرة في قرار اختيار وتغيير المحاسب القانوني.
٩. يعتبر التغيير المستمر لرؤساء وأعضاء لجان التدقيق من العوامل المساعدة لاختيار أو تغيير المحاسب القانوني.

٢-٤ التوصيات:

بناء على نتائج الدراسة يوصي الباحث بتقديم الاقتراحات والتوصيات الآتية:

١. ضرورة إيجاد معايير محددة لإختيار أو تغيير المحاسب القانوني في القانون الأردني كما في بعض الدول العربية المجاورة مثل ضوابط إختيار المحاسب القانوني للشركات المساهمة العامة السعودية وضوابط إعتقاد مراقبي حسابات الشركات الخاضعة لرقابة الهيئة في سلطنة عمان وقانون تنظيم مهنة المحاسبة والتدقيق المصري.
٢. الإهتمام بالإفصاح عن تكوين لجان التدقيق في جميع الشركات المساهمة العامة الأردنية من خلال التقارير السنوية المنشورة من قبل الشركات المساهمة مع تسمية أعضاء اللجنة والوظائف التي يشغلونها وبيان الخبرات والمؤهلات العلمية والعملية لديهم.
٣. على لجان التدقيق في الشركات المساهمة العامة الأردنية أن تتمتع بإمام معقول بالقواعد المالية والمحاسبية لمقدرتهم على إعطاء آراء للمحاسبين القانونيين في أمور معينة.
٤. ضرورة أن تصدر لجنة التدقيق تقريراً مفصلاً في نهاية العام يتم توجيهه لمساهمي الشركة وبقية الأطراف الأخرى عن النشاطات التي قامت بها والتركيز على طريقة إختيار المحاسب القانوني للشركة وعن الإنجازات التي حققتها حتى يكون الجميع على بينة مما يجري ولتسهيل عملية المحاسبة والتقييم السنوية .

٥. تأكيد الإدارة العليا تعزيز التعاون والتنسيق بينهم وبين المحاسبين القانونيين من جهة ولجان التدقيق من جهة أخرى، وذلك من أجل تفعيل قيامهم بمهامهم بالشكل الأمثل.
٦. قد يكون من المناسب عقد دورات تدريبية مستمرة ومكثفة لأعضاء لجان التدقيق الراغبين في الانضمام لعضوية اللجان بحيث يكون حضور هذه الدورات المتخصصة شرطاً للعضوية في اللجان.
٧. أقترح على الباحثين القيام بدراسات بشكل معمق عن العوامل المؤثرة على تغيير المحاسب القانوني في الشركات الأردنية.

المراجع:

- المراجع العربية :

١. أبو الحسن ، علي ، (١٩٩٣) ، "الاسباب المحتملة لتغيير مراجع الحسابات" مجلة الادارة العامة ، العدد (٧٧) ٣١-٣٧، السعودية .
٢. أبو العزم ، محمد ، فهيم ، (٢٠٠٠) ، " مفهوم جودة المراجعة " ، مجلة المحاسبة ، الجمعية السعودية للمحاسبة ، ابريل : ٢٤-٢٧، الرياض، السعودية .
٣. جمعه ، أحمد حلمي ، (٢٠٠٥) " المدخل الى التدقيق الحديث " الطبعة الثانية ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان، الأردن .
٤. حميد ، عبدالرحمن ابراهيم ، (١٩٩٥) ، دراسة ميدانية لمعايير إختيار مراجع حسابات الشركات المساهمة في المملكة العربية السعودية ، " مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية " ، جامعة الاسكندرية ، ص. ٢٦١ .
٥. خشارمة ، حسين علي ، (٢٠٠٣) ، " العوامل المؤثرة في اختيار مدقق الحسابات الخارجي في الشركات المساهمة العامة الأردنية " ، دراسة ميدانية ، مجلة الابحاث، الجامعة الاردنية كانون الثاني.
٦. خطيب، أحمد، (١٩٩٤)، "التحليل الإحصائي في البحوث التربوية"، مجلة اتحاد الجامعات العربية، العدد (٢٩)، ٦٨-٧٢، الأردن.
٧. خليفة، ذكاء محمد ، (١٩٩٩) ، " العلاقة بين نوع تقرير المراجعة وعزل المراجع في ظل وجود أو عدم وجود لجنة للمراجعة بالشركة وأثر ذلك على استقلال المراجع ، المجلة العلمية ، جامعة الأزهر ، ص. ٢٤٢ .
٨. دهمش ، حجير ، الفرخ ، (٢٠٠٣) ، " لجان التدقيق، نشأتها ، مهامها، مسؤولياتها ، ودورها في تعزيز الإفصاح "، المؤتمر العلمي المهني الخامس ٢٤-٢٥ أيلول ، عمان، الأردن .

٩. ضوابط إختيار المحاسب القانوني للشركات المساهمة العامة السعودية ، ١٩٩٨ ، الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، المملكة العربية السعودية.
١٠. ضوابط إعتتماد مراقبي حسابات الشركات الخاضعة لرقابة الهيئة ، ٢٠٠٤ ، صادر بموجب القرار الاداري رقم ٢٠٠٤/٩ ، سلطنة عمان.
١١. طلبة ، علي ابراهيم ، (١٩٩٩) ، " العوامل المؤثرة في اختيار مراقب الحسابات: دراسة تجريبية على الشركات المساهمة العامة في سلطنة عمان " مجلة الاداري عدد ٧٩
١٢. علقم ، محمد احمد ، (١٩٩٥) ، " عوامل تغيير مدقق الحسابات الخارجي في الشركات المساهمة العامة الاردنية" ، رسالة ماجستير ، الجامعة الاردنية .
١٣. عميرة ، محمد سعدات ، (٢٠٠٤) ، "تحديد وقياس أسس اختيار مكاتب التدقيق في الشركات المساهمة العامة الأردنية" ، رسالة ماجستير، جامعة عمان العربية للدراسات العليا.
١٤. غالي ، جورج دانيال ، (٢٠٠١) ، " تطوير مهنة المراجعة لمواجهة المشكلات المعاصرة وتحديات الألفية الثالثة " الدار الجامعية ، مصر .
١٥. مشروع القواعد المنظمة لعمل لجان المراجعة في الشركات المساهمة، الانترنت ، السعودية ، <http://www.socpa.org.sa>
١٦. المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، (٢٠٠١) ، دليل المعلومات- التأهيل للحصول على لقب محاسب قانوني عربي (ACPA)، المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، الأردن ،ص ٢٢
١٧. وردات ، خلف عبدالله ، (٢٠٠٣) ، " لجان التدقيق بين الواقع والطموح " المؤتمر العلمي المهني الخامس ٢٤-٢٥ أيلول ، الأردن .

- القوانين الأردنية :

١٨. التحكم المؤسسي ، "كتيب ارشادات لأعضاء مجالس إدارات البنوك" ، البنك المركزي (٢٠٠٤).
١٩. قانون مؤقت رقم (٧٦) ، (٢٠٠٢) ، " قانون هيئة الأوراق المالية لسنة ٢٠٠٢ " ، المادة ١٥ ، الأردن .
٢٠. قانون البنوك رقم ٢٨ لسنة (٢٠٠٠) وتعديلاته، المادة (٣٢) والمادة (٣٣).
٢١. قانون مؤقت رقم (٧٣) لسنة ٢٠٠٣ الصادر عن (قانون تنظيم مهنة المحاسبة القانونية لسنة ٢٠٠٣).
٢٢. نظام جمعية مدققي الحسابات القانونيين الاردنيين لسنة ١٩٨٧ الصادر بمقتضى المادة (٧) من قانون تنظيم مهنة المحاسبة القانونية لسنة ٢٠٠٣ .
٢٣. هيئة الأوراق المالية الأردنية " تعليمات الإفصاح والمعايير المحاسبية ومعايير التدقيق والشروط الواجب توافرها في مدققي حسابات الجهات الخاضعة لرقابة هيئة الأوراق المالية رقم (١) لسنة (١٩٩٨) " .
٢٤. هيئة الأوراق المالية الأردنية " تعليمات إفصاح الشركات المصدرة والمعايير المحاسبية ومعايير التدقيق لسنة (٢٠٠٤) " .
٢٥. وزارة الصناعة والتجارة (دائرة مراقبة الشركات) ، " قانون الشركات رقم (٢٢) لسنة (١٩٩٧)م وتعديلاته " .

- المراجع الأجنبية :

1. Citron, D. B., "The International Audit Firms as New Entrants – An Empirical Analysis of Auditor Selection in Greece, 1993 to 1997", City University Business School, Frobisher Crescent, Barbican Centre London EC2Y 8HB, UK,2000.
2. High Beam Research, " Only One in Five Audit Committees Implements a Majority of the Practices That Lead to Higher Satisfaction With Audit Performance", J.D. Power and Associates Reports, Gale Group, Farmington Hills, Michigan, 2004.
3. International Federation of Accountants (IFAC) <http://www.ifac.org>
4. Johnson W. & R. Lys, "The Market for Audit Services, Evidence from Voluntary Auditor Changes" Journal of Accounting and Economics, Vol.12. , 1990.
5. Knapp, Michael .C, "An Empirical Study of Audit Committee Support for Auditors Involved in Technical Disputes with Client Management" Journal of Accounting Research PP 194-205, 2001.
6. Köhler, Annette G., "Audit Committee in Germany – Theoretical Reasoning and Empirical Evidence" Schmalenbach Business Review, Vol. 57 PP. 229 – 252, 2005.
7. Malhotra, N. K., Marketing research, New Jersey: Prentice Hall. (2004).

8. Nashwa George, "The Role of Audit Committees in the Public Sector" The CPA Journal, Montclair State University, Montclair, N.J., 2005 Internet.
9. Organisation for Economic Cooperation and Development (OECD) [http://: www.oecd.org](http://www.oecd.org).
10. Rouse, Robert W. "Audit Committees in an Era of Increased Scrutiny", CPA Journal, Vol.70, 2000.

الملاحق

ملحق الدراسة ١:

(استبانة الدراسة)

جامعة عمان العربية للدراسات العليا

كلية الدراسات الإدارية والمالية العليا

قسم المحاسبة

السادة/عطوفة/رؤساء لجان التدقيق في الشركات المساهمة العامة الاردنية المحترمين،،

السادة/عطوفة/اعضاء لجان التدقيق في الشركات المساهمة العامة الاردنية المحترمين،،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته..

يقوم الباحث بإجراء دراسة ميدانية حول العوامل المؤثرة في قرار إختيار وتغييرالمحاسب القانوني في الشركات المساهمة العامة الأردنية من وجهة نظر لجان التدقيق، وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة من جامعة عمان العربية للدراسات العليا.

راجياً التكرم من عطوفتكم بقضاء بعض من وقتكم بالإجابة على أسئلة الاستبانة المرفقة بدقة وواقعية، وستكون اجابتكم موضع اهتمام كبير من الباحث لما لها من اهمية في اخراج الدراسة مؤكداً لكم بأن كافة المعلومات التي سيتم الحصول عليها ستعامل بالسرية التامة، ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي .
شاكرين لكم حسن تعاونكم.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،

الباحث

شادي مزعل السعودي

جامعة عمان العربية / قسم محاسبة

القسم الأول:

معلومات عامة:

الجنس : ١. ذكر ٢. أنثى

المؤهل العلمي لعضو لجنة التدقيق:

١. دون البكالوريوس ٢. بكالوريوس ٣. دبلوم عالي ٤. ماجستير ٥. دكتوراه

التخصص العلمي لعضو لجنة التدقيق:

١. محاسبة ٢. أخرى

عدد سنوات الخبرة في مهمة لجان التدقيق :

القسم الثاني :

معلومات خاصة بالبحث :

مدى التأثير	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الدرجة	٥	٤	٣	٢	١
الاهمية النسبية	١٠٠-٨٠%	٧٩-٦٠%	٥٩-٤٠%	٣٩-٢٠%	اقل من ٢٠%

يرجى وضع علامة (x) وفق الإجابة التي تراها ملائمة للفقرة من حيث تأثيرها على اختيار وتغيير المحاسب القانوني :

غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	الفقرة
					١.تقوم لجنة التدقيق بالتأكد من خبرة المحاسب القانوني السابقة في اعمال التدقيق.
					٢.تقوم لجنة التدقيق بالتأكد من التزام المحاسب القانوني بمتابعة تطوير تأهيله ومواكبة التطورات التي قد تطرأ على المهنة من خلال الدورات التدريبية.
					٣.تقوم لجنة التدقيق بالتأكد من ان المحاسب القانوني قد مارس مهنة التدقيق بشكل متفرغ لمدة ٥ سنوات على الأقل.
					٤.تقوم لجنة التدقيق بالتأكد من عدد الزيارات الميدانية التي يقوم بها المحاسب القانوني الى الشركة.
					٥.تقوم لجنة التدقيق بالتأكد من وجود دافع لدى المحاسب القانوني لإكتشاف التصرفات غير القانونية للإدارة والإبلاغ عنها.
					٦.تقوم لجنة التدقيق بالتأكد ومراجعة نطاق وخطة التدقيق السنوية مع المحاسب القانوني.
					٧.تقوم لجنة التدقيق بالتأكد من التأهيل العلمي للمحاسب القانوني.
					٨.تقوم لجنة التدقيق بالتأكد من التأهيل المهني للمحاسب القانوني.
					٩.تقوم لجنة التدقيق بالتأكد من التأهيل العلمي لشريك مكتب التدقيق.
					١٠.تقوم لجنة التدقيق بالتأكد من التأهيل المهني لشريك مكتب التدقيق.

				١١. تقوم لجنة التدقيق بمراجعة اجور المحاسب القانوني السنوية.
				١٢. تقوم لجنة التدقيق بمراجعة اجور المحاسب القانوني مقارنةً مع المدققين الآخرين.
				١٣. تقوم لجنة التدقيق بمراجعة ارتباط اتعاب المحاسب القانوني بعدد ساعات التدقيق المنفذة.
				١٤. تقوم لجنة التدقيق بالتأكد من عدم اعاقه ادارة الشركة لإجراءات التدقيق من خلال عدم مساعدة المحاسب القانوني في الحصول على المصادقات أو الشهادات من الغير وكذلك عدم السماح له بحضور الجرد أو زيارة الفروع.
				١٥. تقوم لجنة التدقيق بالتأكد من كفاية نظام الرقابة الداخلية.
				١٦. تقوم لجنة التدقيق بالتأكد من اعداد القوائم المالية بما يتفق ومبادئ المحاسبة المتعارف عليها.
				١٧. تقوم لجنة التدقيق بعقد اجتماعات منفصلة مع المحاسب القانوني دون وجود الإدارة لمعرفة نزاهة هذه الإدارة.
				١٨. تقوم لجنة التدقيق بمناقشة المحاسب القانوني حول العوامل التي قد تضعف من استقلاليته.
				١٩. تقوم لجنة التدقيق بتشجيع وتسهيل عملية وصول واتصال المدققين الى أعضائها بشكل مباشر.
				٢٠. تستلم لجنة التدقيق من الإدارة توضيحاً خطياً حول الأسباب المؤدية الى الإختلاف في التقارير المالية من سنة الى اخرى في حال وجودها.
				٢١. تقوم لجنة التدقيق بمناقشة المحاسب القانوني حول أية قضايا هامة قد تظهر مثل الدعاوى القانونية.

				٢٢. تقوم لجنة التدقيق بمراجعة نتائج التدقيق على المحاسب القانوني.
				٢٣. تقوم لجنة التدقيق بالتأكد من كون المحاسب القانوني قد دقق سابقاً نفس الشركة.
				٢٤. تقوم لجنة التدقيق بتفضيل ارتباط مكتب التدقيق بمكتب تدقيق عالمي عنه محلياً في اختيار المحاسب القانوني.
				٢٥. تقوم لجنة التدقيق بالتأكد من وجود فروع متعددة لمكتب التدقيق.
				٢٦. تقوم لجنة التدقيق بتقليد الشركات المنافسة بإختيار نفس مكتب التدقيق لتدقيق سجلاتهم.
				٢٧. تقوم لجنة التدقيق بإختيار مكتب التدقيق نتيجة (للسمعه) دون أي درايه عنه.
				٢٨. تقوم لجنة التدقيق بالتأكد من عدد المدققين ومساعدتهم.
				٢٩. تقوم لجنة التدقيق بالتأكد من العلاقات الشخصية بين مديري مكاتب التدقيق وأي عضو من أعضاء لجنة التدقيق.
				٣٠. تقوم لجنة التدقيق بالتأكد من العلاقات الشخصية بين مديري مكاتب التدقيق والإدارة.
				٣١. تقوم لجنة التدقيق بالتأكد من العلاقات الشخصية بين مديري مكاتب التدقيق واعضاء ادارة الشركة التنفيذيين.
				٣٢. تقوم لجنة التدقيق بالإفراط بإعطاء الثقة الزائدة (العمياء) للإدارة.
				٣٣. يؤدي التغيير المستمر لرؤساء لجان التدقيق الى تغيير أو اختيار المحاسب القانوني.
				٣٤. يؤدي التغيير المستمر لأعضاء لجان التدقيق الى تغيير أو اختيار المحاسب القانوني.

٣٥- أية ملاحظات أو معلومات تجدها هامة تريد إضافتها:

.....

.....

.....

.....

.....

لحق الدراسة ٢ :

أسماء الشركات المساهمة العامة الأردنية التي أفصحت عن أسماء لجان التدقيق لديها أيار (2006).

الرقم	اسم الشركة
١	البنك العربي
٢	البنك الإسلامي الأردني
٣	البنك الأهلي الأردني (أهلي)
٤	بنك الأردن
٥	بنك الاسكان للتجارة والتمويل
٦	البنك الأردني الكويتي
٧	بنك القاهرة - عمان
٨	بنك الإنماء الصناعي
٩	البنك التجاري الأردني
١٠	بنك الاستثمار العربي الأردني
١١	بنك الإتحاد للدخار والاستثمار
١٢	بنك سوسيته جنرال - الأردن
١٣	بنك المؤسسة العربية المصرفية - الأردن
١٤	البنك الأردني للاستثمار والتمويل
١٥	بيت المال للدخار والاستثمار
١٦	بنك الصادرات والتمويل (كابيتال بنك)

اسم الشركة	الرقم
البنك العربي الإسلامي الدولي	١٧
الأردنية الفرنسية للتأمين	١٨
التأمين الأردنية	١٩
التأمين الوطنية الأهلية	٢٠
التأمين العامة العربية	٢١
القدس للتأمين	٢٢
الشرق الأوسط للتأمين	٢٣
المتحدة للتأمين	٢٤
النسر العربي للتأمين	٢٥
الإتحاد العربي الدولي للتأمين	٢٦
البحار العربية للتأمين	٢٧
الواحة للتأمين	٢٨
فيلادلفيا للتأمين	٢٩
الأراضي المقدسة للتأمين	٣٠
العرب للتأمين	٣١
اليرموك للتأمين	٣٢
اسم الشركة	الرقم
دلتا للتأمين	٣٣
الضامنون العرب	٣٤
الأردن الدولية للتأمين	٣٥
المجموعة العربية الأوروبية للتأمين	٣٦
العربية الألمانية للتأمين	٣٧
التأمين الإسلامية	٣٨
العربية الأمريكية للتأمين	٣٩

الشرق العربي للتأمين	٤٠
المجموعة العربية الأردنية للتأمين	٤١
جراسا للتأمين	٤٢
الكهرباء الأردنية	٤٣
العربية الدولية للفنادق / ماريوت	٤٤
الخطوط البحرية الوطنية الأردنية	٤٥
الإغماء للاستثمارات والتسهيلات المالية	٤٦
العقارية التجارية الاستثمارية - عقاركو	٤٧
الاتحاد لتطوير الأراضي	٤٨
اسم الشركة	الرقم
الفنادق والسياحة الأردنية - الأردن	٤٩
الحمة المعدنية الأردنية	٥٠
كهرباء محافظة اربد	٥١
التجمعات للمشاريع السياحية	٥٢
التسهيلات التجارية الأردنية	٥٣
المحفظة الوطنية للأوراق المالية	٥٤
المركز الأردني للتجارة الدولية	٥٥
الأردنية للصحافة والنشر - الدستور	٥٦
المؤسسة الصحفية الأردنية - الرأي	٥٧
العربية الدولية للتأمين والاستثمار	٥٨
الزرقاء للتعليم والاستثمار	٥٩
الأهلية للمراكز التجارية	٦٠
الضمان للاستثمار	٦١
الموحدة لتنظيم النقل البري	٦٢
الاستثمارية القابضة للمغتربين الأردنيين	٦٣

٦٤	النقلات السياحية الأردنية - جت
الرقم	اسم الشركة
٦٥	الأردنية لضمان القروض
٦٦	زارا للاستثمار
٦٧	الاتحاد للاستثمارات المالية
٦٨	العربية للاستثمارات المالية
٦٩	التجمعات الاستثمارية المتخصصة
٧٠	الشرق للمشاريع الاستثمارية
٧١	المتخصصة للتجارة والاستثمارات
٧٢	الأردنية المركزية
٧٣	الأردنية للاستثمار والنقل السياحي - ألفا
٧٤	الشرق العربي للاستثمارات المالية والاقتصادية
٧٥	الأردنية للاستثمارات المتخصصة
٧٦	الدولية للفنادق والأسواق التجارية - شيراتون
٧٧	المحفظة العقارية الاستثمارية
٧٨	مجموعة العصر للاستثمار
٧٩	الدولية للاستثمارات الطبية
٨٠	الأمين للاستثمار
الرقم	اسم الشركة
٨١	الصقر للاستثمارات والخدمات المالية
٨٢	المجموعة الاستشارية الاستثمارية
٨٣	المتحدة للاستثمارات المالية
٨٤	العرب للتنمية العقارية
٨٥	الأردنية لإعادة تمويل الرهن العقاري
٨٦	الثقة للنقل الدولي

الأسواق الحرة الأردنية	٨٧
البلاد للخدمات الطبية	٨٨
الثقة للاستثمارات الأردنية	٨٩
الاتصالات الأردنية	٩٠
الكهرباء الوطنية (حكومية)	٩١
توليد الكهرباء المركزية (حكومية)	٩٢
توزيع الكهرباء (حكومية)	٩٣
تسويق الكفاءات الأردنية	٩٤
فنادق الأراضي المقدسة (حكومية)	٩٥
مدارس الاتحاد	٩٦
اسم الشركة	الرقم
الأردن لتطوير المشاريع السياحية	٩٧
عالية - الخطوط الجوية الملكية الأردنية (حكومية)	٩٨
الشرق العربي للاستثمارات العقارية	٩٩
بندار للتجارة والاستثمار	١٠٠
البتراء للتطوير والاستثمارات المالية	١٠١
دار الدواء للتنمية والاستثمار	١٠٢
مصانع الورق والكرتون الأردنية	١٠٣
العامه للتعددين	١٠٤
مصانع المنظفات الكيماوية العربية	١٠٥
الغزل والنسيج الأردنية	١٠٦
مصانع الأجواخ الأردنية	١٠٧
مصانع الخزف الأردنية	١٠٨
الوطنية لصناعة الصلب	١٠٩
التبغ والسجائر الأردنية	١١٠

١١١	الدباغة الأردنية
١١٢	مناجم الفوسفات الأردنية
الرقم	اسم الشركة
١١٣	الصناعات الصوفية
١١٤	مصانع الاسمنت الأردنية
١١٥	المتكاملة لتطوير الأراضي والاستثمار
١١٦	الصناعية التجارية الزراعية - الانتاج
١١٧	الألبان الأردنية
١١٨	البوتاس العربية
١١٩	مصفات البترول الأردنية
١٢٠	العربية لصناعة الألومنيوم
١٢١	الأردنية لصناعة الأنابيب
١٢٢	العالمية للصناعات الكيماوية
١٢٣	العربية لتصنيع وتجارة الورق
١٢٤	رم علاء الدين للصناعات الهندسية
١٢٥	الصناعات الكيماوية الأردنية
١٢٦	الصناعات البتروكيماوية الوسيطة
١٢٧	الأردنية لصناعات الصوف الصخري
١٢٨	الوطنية لصناعة الكوابل والأسلاك الكهربائية
الرقم	اسم الشركة
١٢٩	المركز العربي للصناعات الدوائية والكيماوية
١٣٠	الأردنية للصناعات الخشبية - جوايكو
١٣١	العربية لصناعة الأدوية
١٣٢	السلفوكيماويات الأردنية
١٣٣	العالمية الحديثة لصناعة الزيوت النباتية

الاستثمارات العامة	١٣٤
الأردنية لتجهيز وتسويق الدواجن	١٣٥
الموارد الصناعية الأردنية	١٣٦
الوطنية لصناعة الكلورين	١٣٧
الكابلات الأردنية الحديثة	١٣٨
الزي لصناعة الألبسة الجاهزة	١٣٩
الدخان والسجائر الدولية	١٤٠
الصناعات الهندسية العربية	١٤١
اتحاد الصناعات الكيماوية والزيوت النباتية	١٤٢
حديد الأردن	١٤٣
الشرق الأوسط للصناعات الدوائية والكيماوية	١٤٤
اسم الشركة	الرقم
مصانع الاتحاد لإنتاج التبغ والسجائر	١٤٥
الدولية للصناعات الخزفية	١٤٦
اللؤلؤة لصناعة الورق الصحي	١٤٧
الوطنية للدواجن	١٤٨
العربية لصناعة المواسير المعدنية	١٤٩
الوطنية لصناعات الألومنيوم	١٥٠
الطباعون العرب	١٥١
المصانع العربية الدولية للأغذية والاستثمار	١٥٢
مجمع الشرق الأوسط للصناعات الهندسية	١٥٣
دار الغذاء	١٥٤
الإقبال للطباعة والتغليف	١٥٥
الباطون الجاهز والتوريدات الإنشائية	١٥٦
الاستثمارات والصناعات المتكاملة	١٥٧

١٥٨	البتروال الوطنية (حكومية)
١٥٩	العصرية للصناعات الغذائية والزيتون النباتية
١٦٠	أمانة للاستثمارات الزراعية والصناعية
الرقم	اسم الشركة
١٦١	الأردن الدولية للصناعات
١٦٢	مغنيسيا الأردن
١٦٣	الدولية لصناعة السليكا
١٦٤	الجنوب لصناعة الفلاتر
١٦٥	مصانع الزيوت النباتية الأردنية
١٦٦	الترافرتين - ترافكو
١٦٧	الوطنية الأولى لصناعة وتكرير الزيوت النباتية
١٦٨	الأردنية لإنتاج الأدوية
١٦٩	مجمع الضليل الصناعي
١٧٠	المتكاملة للمشاريع المتعددة
١٧١	المجموعة المتحدة للنسيج
١٧٢	عافية العالمية - الأردن